

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR  
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE  
UNIVERSITE ABDEL HAMID IBN BADIS  
MOSTAGANEM

Faculté Des Sciences Economiques,  
Commerciales et Des Sciences De Gestion  
Département des Sciences de Gestion

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
REPUBLIQUE ALGERIENNE  
DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية  
تخصص: مالية نقود و تأمينات

عنوان المذكرة

دور و أهمية مصلحة الضرائب في التحصيل  
الضريبي

من إعداد الطالب (ة)

كهن عبدالوهاب منصورية

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	لعايدية عبد القادر	مساعد أستاذ	مستغانم
مقررا	د. عريس مختار	أستاذ محاضر	مستغانم
مناقشا	شريفى مولجيلالى	دكتوراه	مستغانم

السنة الجامعية: 2016/2015

## خاتمة عامة:

من خلال دراستنا التي حاولنا التوغل في أعماقها طوال مدة بحثنا هو تبيان أهمية الضرائب وقدرتها التمويلية وكذا الدور الذي تلعبه مصالح الضرائب في تحصيل هذه المستحقات من المكلفين بها. في ثنايا بحثنا في أساسيات الموضوع حاولنا تسليط الضوء على الضرائب، حيث تعتبر التزام مالي للممول اتجه مصلحة الضرائب وهذا ما يمكننا من معرفة الآثار العميقة التي تحدثها هذه الضرائب لدى الممولين الذين يدفعونها طائعين من جهة ، ومدى ما تحدثه مساهماتهم في تنشيط الديناميكية الاقتصادية بتوجيه مبادراتهم الاستثمارية إلى الميادين المنتجة المرشحة من جهة أخرى.

وإن اختلاف أنواع الضرائب واختلاف صورها باختلاف الزمان والمكان، جعل لكل منها تأثير مغاير عن التأثير الآخر.

إن هذا الدور الفعال والمكانة الهامة للضرائب أوجب على الإدارة الضريبية وضع آليات وميكانيزمات في فرض الضريبة وكيفية تطبيقها وتحصيلها من الممولين. حيث تعطيمهم فرصا لدفع مستحقاتهم في الآجال المحددة قانونيا وفق إجراءات ومراحل كل نوع من أنواع الضرائب المفروضة سواء على أرباح الشركات IBS أو الضريبة على الدخل الإجمالي IRG أو غيرها.

أما في حالة تأخر أو محاولة الممولين التهرب من دفع مستحقاتهم والقيام بالتزاماتهم بالمصالح المعنية، فإنها هذه الأخيرة تتخذ إجراءات ردعية للحد من هذه الظواهر وذلك عن طريق التحصيل الجبري لمستحقاتهم. وهذا يكون حتما بعد انتهاء الآجال واستفاء المكلف للفترة القانونية الممنوحة له للقيام بواجباته الضريبية.

ومن هنا نكون قد توصلنا إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة على النحو التالي:

إن مصلحة الضرائب تسعى جاهدة بكل هياكلها من المكلفين وهذا لسد ومواجهة نفقات الدولة الاستثمارية وذلك باتخاذها إجراءات سهلة وبسيطة في حالة قيام المكلف بدفع مستحقته، أو اتخاذ إجراءات صارمة كالحجز في حالة تأخر أو تهرب الممولين من القيام بالتزاماتهم. ومنه فهناك بعض التوصيات المقترحة في هذه الدراسة:

- توسيع مجال تطبيق الضريبة في إطار يسمح بتوفير نفس المعاملة الجبائية لمختلف الأنشطة والأفراد بشرط نفس المعطيات وبالتالي زيادة المردودية الجبائية.
- عدم الحد من الحلول التلقائية وتأخير عمل الإدارة الضريبية في تلقي مستحقاتها حتى لا تصبح هذه المصالح عبئا وعملا في زيادة النفقات.
- أخذ بنظام ضريبي ثابت وفي نفس الوقت مرن حتى تستقر معاملة لدى الأفراد وبالتالي يسهل تجاوزهم مع الضريبة المكلفين بها.
- تطوير طرق التحصيل والتحويل على مستوى القباضة عن طريق الإعلام الآلي ووضع شبكة وطنية للضرائب.

## تمهيد:

تعتبر الضريبة من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة، حيث شكلت خلال فترات طويلة العنصر الساسي في الأعمال والدراسات العلمية والمالية، وقد سمحت عملية فرض الضريبة العينية تلبية معظم حاجيات الدولة من نفقات عامة والتي تمكنت من خلالها الحصول على اليد العاملة، لذلك سنقوم في هذا الفصل بالتطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالضرورة وأنواعها وتصنيفاتها بالإضافة إلى أهم المبادئ التي قامت عليها وأهميتها وكل ما يخص النظام الضريبي بصفة عامة مع الامام بأهم الظواهر الضريبية التي قد تعرفها الحياة الاقتصادية من تهرب وغش ضريبين.

## - المبحث الأول: ماهية الضرائب ومبادئها

## 1- مفهوم الضريبة: وردت تعاريف عديدة حول الضريبة نذكر منها :

تعريف دليل الاحصاءات المالية الحكومية لسنة 2001 الصادر عن صندوق النقد الدولي حيث عرف الضرائب على أنها تحويلات إجبارية يتلقاها قطاع الحكومة العامة وتشمل الضرائب على الرسوم التي لا تتناسب على الاطلاق مع تكاليف تقديم الخدمة ولكن تستبعد المساهمات الاجتماعية والغرامات الجزائية<sup>(1)</sup>. ويقصد بالتحويلات الاجبارية هو ذلك الجزء من الناتج الداخلي الخام الذي ينتقل عبر عملية التحصيل والتخصيص الجماعي والإجباري.

أما تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فعرفت على أنها مدفوعات فعلية يقوم بها مختلف الأعوان الاقتصاديين لقطاع الإدارة العمومية على أساس:

(1) - عبدالمجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار الجزائر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص 21.

أ إن هذه المدفوعات لا تتم بناء على قرار العون الاقتصادي الذي يدفعها وإنما تتم وفق عملية جماعية لقرار

تحدد الأشكال والمبالغ الواجبة الدفع

ب إن هذه المدفوعات لا تتضمن مقابلاً مباشراً

ومنه فهذا التعريف يرتكز على العديد من الأركان وهي<sup>(1)</sup>:

- الطابع النقدي للضريبة: وبمس هذا الطابع ثلاثة جوانب تتمثل بالوعاء والتصفية والتحصيل.
- الطابع الإجباري: تعتبر الضريبة تعبيراً عن مظهر من مظاهر السيادة.
- الطابع النهائي للضريبة: ويقصد به أنه عندما تدفع الضريبة لا ينتظر استردادها وهذا ما يميز الضريبة عن القرض الإجباري أو الإكراهي.

• غياب المقابل المباشر: إن الضريبة لا تدفع مقابل الحصول على الخدمات التي توفرها السلطات

العمومية، أي أن لكل مواطن الحق في الحصول على الخدمات سواء دفع الضريبة أم لا.

و في غياب التعريف التشريعي يمكن أن تعرف الضريبة على أنها:

مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بما حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة، يتحول الأموال

المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية<sup>(2)</sup>.

ومنه يمكن حصر أهداف الضريبة فيما يلي:

• الهدف المالي للضريبة: إن الهدف الوحيد للضريبة في نظر النظرية الكلاسيكية، هي تغطية النفقات

العمومية والتي يجب ألا يكون لها أي تأثير اقتصادي ، أما اليوم فيمكننا الدفاع عن فكرة حيادية الضريبة،

(1) - عبد المجيد قدي، نفس المرجع، ص22.

(2) - محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضريبة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، ط4، 2008، ص13.

لأنه في الواقع من المستحيل الاقتراع عن طريق الجبر الضريبي من الناتج الداخلي الخام دون أن تكون هناك انعكاسات اقتصادية هامة.

● **أهداف أخرى للضريبة:** يمكن أن تستهدف الضريبة عدة فئات من الأهداف خارج الهدف المالي المتمثل

في ملء صناديق الخزينة العمومية، فهي يمكن أن تستعمل لتحقيق أغراض اقتصادية، كما تعمل على تجسيد أهداف اجتماعية.

● **الأغراض الاقتصادية:** تتمثل في أنه يمكن للضريبة أن تحدث أثرا اقتصاديا هاما أو أثرا انتقائيا حسب

القطاعات الاقتصادية، قد يمكن اعتبار أن الضريبة توجه لامتناس الفائض من القدرة الشرائية وإلى محاربة التضخم.

● **الأهداف الاجتماعية:** والتي تتمثل في استخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات

الفقيرة محدودة الدخل، مثلا أن يقرر المشرع تحقيق الأعباء الضريبة على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة كإعفاء بعض المؤسسات والجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية معينة من الضرائب، أو قد تساهم الضريبة في

المحافظة على اقتناء بعض السلع الاستهلاكية كالخبز والحليب<sup>(1)</sup>.

## 2- أنواع الضرائب وتصنيفاتها:

**1.2. أنواع الضرائب:** هناك نوعان من الضرائب، ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، إن هذه التفرقة على

أساس طبيعة الضريبة يكون هذا التصنيف هو قديما نوعا ما<sup>(2)</sup>.

(1) - عبد المجيد قدي، مرجع سابق الذكر، ص 30.

(2) - عبد الناصر نور- عليان الشريف، الضرائب ومحاسبتها، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص 17.

أولاً: **الضرائب المباشرة:** هي كل اقتطاع قائم مباشر يفرض على قيمة ما يحققه المكلف أو ما يمتلكه من عناصر رأس المال ويتحملها الممول نفسه ولا يستطيع نقل عبء هذه الضريبة إلى غيره، وهي تعتبر ضرائب ذات مؤشر تمس الملكية ، المهن ، الدخل ، وهي نوعان:

أ - **الضريبة على الدخل:** وتقدر على أساس ما يحققه المكلف من عناصر خاضعة للضريبة خلال فترة زمنية

معينة سواء كانت أشهر أو سنة ، وهي تفرض على الدخل الصافي الإجمالي والذي يتكون من

المداحيل الكلية<sup>(1)</sup>.

- الأرباح الصناعية والتجارية
- أرباح المهن الغير تجارية
- إيرادات المهن الفلاحية
- مداخيل العقارات الناتجة عن إيجارات العقارات ميتة وغير ميتة
- ريع رؤوس الأموال المنقولة
- المرتبات والأجور والمنح والريع العمرانية
- فرائض القيمة الناتجة عن التنازل بالمقابل عن العقارات المبنية والحقوق

ويمكننا أن نستخلص خصائص الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي

- هي ضريبة إجمالية تخص الدخل الصافي الإجمالي
- هي ضريبة تصاعدية -تصريحية - تسوية
- تطبق على دخل الأشخاص الطبيعيين

(1) - عبد المجيد رحاشة، محاضرات في مقياس جباية المؤسسة، جامعة سطيف، 2000، ص 02.

- تعويض هذه الضريبة على الأرباح المحققة في مواطن التكليف

- تعتمد على تصريحات المكلفين في معظم الأحيان

- أما فيما يخص الإعفاءات المقدمة:<sup>(1)</sup>

- علاالأرباح الصناعية والتجارية فهي:

- إعفاء عالودائم:

• الأرباح التي تقل أو تساوي 60000 دج

• الأرباح المالية من الممارسة النشاط المصرفي

- اعفاء لمدة 10 سنوات:

• أرباح الحرفيين التقليديين

• أرباح المؤسسات الحرفية

- أرباح المهن الحرة: يخصم من أرباح المهن الحرة غير تجارية بعض المصاريف مثل الإيجار ،

الاهتلاكاتالمؤونات، الضرائب والرسوم ضمن النشاط.

- ربوع رؤوس الأموال المنقولة: إذا كان المساهم أو الشريك شخص طبيعي فإن الاقتطاع من المصدر

15%، أما إذا كان المساهم أو الشريك شخص معنوي فهو معفى.

- العائدات الفلاحية وعائدات المزرع: يتم تحديد دخلها بناء على تكاليف سنوية وتستفيد من

إعفاءات دائمة عن الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور.

(1) - عبد المجيد رحاشة، مرجع سابق الذكر ، ص22.

ب- **الضريبة على رأس المال:** وتفرض هذه الضريبة على رأس المال وعلى الثروة التي يمتلكها الفرد منتجة كانت أو غير منتجة، وتتميز بأنها تفرض على كل ما يملكه الممول من أموال ثانية أو منقولة في لحظة زمنية معينة ، وفي الضريبة قد تكون عادية أو غير عادية. وهناك أنواع من الضرائب على رأس المال:<sup>(1)</sup>

• **الضرائب على رأس المال التي تدفع من الدخل:** وهي ضرائب دورية متجددة تفرض بنص قانوني فيكون معدلها منخفضا.

• **الضرائب الفرضية على رأس المال:** تمس هذه الضريبة رأس المال في مادته أو في ذاته أي تقتطع جزءا من رأس المال وتفتقد إلى عنصر التجديد والدورية ، ولها فهي غير مكررة ، بل تفرض مرة واحدة لمناسبة معينة، ويمكن أن تنقسم ثلاثة أنواع:

- **الضريبة الاستثنائية على رأس المال:** تفرض هذه الضريبة على رأس المال بصورة استثنائية في حالة الحروب والأزمات، مما يضطر الدولة لمواجهة الزيادة في النفقات إلى فرض ضريبة مرتفعة المعدل على رؤوس الأموال للحصول على ما تحتاجه من إيرادات.

- **الضريبة على فائض القيمة:** تفرض هذه الضريبة على أي زيادة تحدث في قيمة رأس المال سواء كان عقارا أو منقولاً ولا يكون لإرادة المالك دخل فيها.

- **الضريبة على التركات:** تفرض هذه الضريبة عند حدوث واقعة الوفاة، وانتقال هذه التركة إلى الورثة على التركات لأن وعاءها هو تركة المتوفي.

(1) - محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 2008، ص 89.

## ثانياً: الضرائب غير المباشرة

في كل ضريبة يدفعها المكلف ويستطيع نقل عبء هذه الضريبة إلى شخص آخر يتميز هذا النوع بسهولة الجباية ووفرة الحصيلة وتنقسم إلى<sup>(1)</sup>:

أ - **الضرائب على التداول:** وهي الضريبة التي تفرض عند حصول واقعة انتقال شيء من ملكية شخص إلى

آخر، من الأمثلة على ذلك نجد رسم التسجيل في حالة انتقال عقار ملكية عقار.

ويرى البعض أن الضريبة على التركات هي ضريبة على التداول ، فيما البعض الآخر أنها ضريبة مباشرة على رأس المال.

ب **الضرائب على الإهلاك:** وتفرض هذه الضريبة على أنواع معينة من السلع المستهلكة أو على كلها

بغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية، وتنقسم إلى نوعان:

● **الضرائب الجمركية:** وتفرض على السلع المستوردة من خارج الدولة، كما قد تفرض على

السلع المصدرة وتحقق هذا النوع من الضرائب على حصيلة ضخمة للخرينة ومصدراً غزيراً من مصادر إيرادات الدولة.

● **الضرائب على الإنتاج:** وتفرض على المنتجات الطبيعية والصناعية وقد تفرض في أي مرحلة من

مراحل التصنيع أو الإنتاج ، حيث يقوم المنتج بدفعها ويضيف قيمة الضريبة إلى سعر الوحدة المستهلكة.

● **الضريبة على المبيعات:** وهي ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع الصناعية المستوردة

والمصنعة محلياً، وعلى مجموعة من الخدمات.

(1) - عبد الناصر نور- عليان الشريف، الضرائب ومحاسبتها ، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2002، عمان ، ص18.

## 2.2. تصنيفات الضرائب:

نتيجة لتعدد الضرائب واختلاف أساليبها، ثم تصنيفها إلى مجموعات باستخدام معايير معينة ومن أهم هذه التصنيفات نجد:<sup>(1)</sup>

## أ - التصنيف الإداري: يعتمد هذا التصنيف في المحاسبة الوطنية وينطلق من زاويتين

- **الزاوية الأولى:** هي الجهة الإدارية التي تعود إليها حصيلة الضرائب ووفقا لذلك يتم التمييز بين:

-الضرائب العائدة للحكومات الإقليمية

-الضرائب العائدة للحكومات المركزية

-الضرائب العائدة للهيئات والإدارات الاجتماعية

-الضرائب العائدة للسلطات فوق الوطنية (في حالة وجود اتحاد اقتصادي كما هو الحال في إطار

الاتحاد الأوروبي).

- **الزاوية الثانية:** الجهات الإدارية القائمة بالتحصيل الضريبي ، فيتم بين الإدارة الضريبية التي تقوم

بجباية وفق القوائم الإسمية في مواعيد دورية محددة على وضعيات تتميز بالديمومة وتسمى إدارة

الضرائب المباشرة .

-**الإدارة الضريبية:** التي تقوم بتحصيل الضرائب على وقائع (معاملات، تبادل...) ذات طابع

مناسباتي غير قابلة للتموقع ، وتسمى بإدارة الضرائب غير مباشرة.

- **ب- التصنيف الاقتصادي:** حسب هذا التصنيف استخدام أكثر من معيار من بين هذه المعايير ما يلي:

(1) - عبد المجيد قدي، مرجع سابق الذكر، ص 24.

ومن خلال هذين النوعين "الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة" يبين أنه لكلا هذين النوعين مزايا وعيوب يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

المساوي	المزايا	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- طول مدة التحصيل</li> <li>- مرونة اقتصادية ضعيفة</li> <li>- مقبولة بشكل سيء من طرف المكلف بالضريبة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- سهولة التحصيل</li> <li>- ثابتة مردودية نسبية</li> <li>- مرئية ومعروفة القيمة من طرف المكلف بالضريبة</li> <li>- سهولة المراقبة نسبية</li> </ul>	<p><b>الضرائب المباشرة</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ثقيلة المراقبة</li> <li>- غير مستقرة المرونة</li> <li>- تحصيل ناقص (عكس ضريبي)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مدفوعة بشكل سهل من طرف المكلف بالضريبة</li> <li>- جد منتجة</li> <li>- مرونة اقتصادية قوية</li> <li>- سريعة التحصيل</li> </ul>	<p><b>الضرائب غير المباشرة</b></p>

الجدول رقم (01): مزايا وعيوب الضريبة المباشرة والضريبة غير مباشرة.

ج- المادة الخاضعة للضريبة: وفق هذا المعيار يتم التمييز بين:

-الضرائب الخاضعة للضريبة: أي الضرائب على دخل الأشخاص الطبيعيين (الضريبة على الدخل الإجمالي)

و المعنويين مثل الضريبة على أرباح الشركات.

-الضريبة على رأس المال أو الثروة: وتشمل الضرائب على القيم المنقولة والقيم غير منقولة.

(1) - عبد الناصر نور- عليان الشريف، مرجع سابق الذكر، ص18.

-الضرائب على الانفاق: وهي الضريبة المفروضة بمثابة استخدام الدخل.

الأعوان الاقتصاديين: وفقا لهذا المعيار يتم هذا التمييز بين:

- الضرائب على العائلات: وتشمل مجموعة الضرائب التي تتحمل عبئها العائلات كالرسم على القيمة

المضافة، الضرائب على الاستهلاك، الضرائب على الدخل... الخ

**3. المبادئ الضريبية:** يقصد بالمبادئ العامة للضريبة أنها مجموعة القواعد والأسس التي يتعين على المشرع اتباعها

ومراعاتها عند وضع أسس النظام الضريبي في الدولة وهي قاعدة ذات فائدة مزدوجة ، فهي تحقق مصلحة المكلف

بالضريبة من جهة ومن جهة أخرى تحقق مصلحة الخزينة العمومية<sup>(1)</sup>.

إن آدم سميت هو أول من ضاع ووضع المبادئ الأربعة الضريبة في كتابه "بحث عن طبيعته وأسباب ثروة الأمم"

الصادر سنة 1776، وتتخلص هذه المبادئ فيما يلي:

● مبدأ العدالة: على موظفي كل دولة أن يساهموا في نفقات الحكومة قدر ما يمكن مع قدراتهم التكليفية".

بمعنى أنه أن يشارك كل رعايا وموظفي الدولة في نفقات ومصاريف الحكومة ، لكن كل حسب الإمكان أي

حيث قدرته ونسبة دخله.

● مبدأ اليقين: يعني أن تكون الضريبة أو جزء منها الذي يلزم كل فرد بدفعة ، أن تكون يقينة أي معلومة

وحقيقة وليست عشوائية أو غامضة ، حيث يكون ميعاد "الفترة" الدفع طريقة وحجم الدفع واضحا ودقيقا

سواء بالنسبة للمكلف بالضريبة أو لكل دافع آخر.

● مبدأ الملائمة في التحصيل: يقصد بها ضرورة تنظيم القواعد الضريبية بصورة تلاءم من ظروف المكلفين

وتسهيل دفعها وخاصة فيما يتعلق بموعده التحصيل وطريقته وإجراءاته.

(1) - عبد المجيد قدي، المرجع السابق الذكر، ص31.

والهدف منه هو تجنب تعسف الإدارة الضريبية في استعمال سلطتها فيما يتعلق بإجراءات التصفية والتحصيل ، كما تسهل إجراءات التصريح والأساليب التي لا يتضرر منها المكلف عند الدفع.

- مبدأ الاقتصاد في النفقة: يقصد بهذه القاعدة أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل الطرق وأقل تكلفة ممكنة التي لا تكلف الإدارة الضريبة مبالغ ضخمة.

**2.3. أهمية الضرائب:** إن أهمية الضريبة تتمثل في تحقيق المنفعة العامة بالإضافة إلى أغراض وأهداف أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

أ- الأهمية المالية للضريبة: ويقصد بها مد الخزانة بالأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة، ولكي تحقق الضريبة أكبر دور ممكن من الإيراد للدولة فإنه يجب أن تتوفر فيها أربع صفات وهي الإنتاجية، الثبات المرونة والحياد.

ب الأهمية غير مالية للضريبة: ويقصد بها تحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية نذكر ما يلي<sup>(2)</sup>:

- 1- تحقيق حدة التفاوت بين الدخول والثروات، وتعمل الدولة على زيادة الضرائب على أصحاب الثروات، ثم تقوم بإعادة توزيع حصيلتها على الفقراء.
- 2- تشجيع وتنشيط التناسل وذلك عن طريق منح الإعفاءات الضريبية أو تخفيض معدل الضريبة لمن ينجبون عدد معين من الأطفال.
- 3- محاربة الضغوط التضخمية للضريبة والمحافظة على قيمة النقد الوطني.
- 4- توجيه عناصر الإنتاج نحو العناصر الإنتاجية التي ترغب الدولة في تطويرها.
- 5- تشجيع بعض أنواع المشروعات من طرف الدولة لاعتبارات معينة.

(1) - محمد سعد فرهود، مبادئ المالية العامة، منشورات جامعة حلب، ص 165.

(2) - مرجع سابق الذكر، ص 168.

6 - حماية الصناعة الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، ويتم ذلك بفرض ضرائب جمركية مرتفعة

على الاستيراد من الخارج بإعفاء الصادرات من الضرائب كلياً.

7 - تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد المختلفة إذ أنها تستخدم في تعبئة المواد الاقتصادية وتوجيهها في

السبل التي تخدم من أجل تحقيق الادخار ومن أجل الحد من الاستهلاك وبتحصيل الحكومة ادخار

إجباري جماعي تستخدمه في تمويل مشروعات التنمية.

المبحث الثاني: السياسات الضريبية

1. مفهوم السياسة الضريبية

يعرف "G. TOURNIER"، السياسة الضريبية على أنها مجموعة القرارات والإجراءات والتدابير المنتهجة

يقصد تأسيس وتنظيم الاقتطاعات الضريبية تبعاً لأهداف السلطات العمومية المتمثلة فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- مجموعة من الآثار الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية المرغوب إحداثها.

- مجموعة من الآثار الاقتصادية والسياسية المرغوب التخلص منها.

فإنه يمكن التعبير عن السياسة الضريبية على أنها "مجموع التدابير والإجراءات ذات الطابع الضريبي التي تنتهجها

الحكومة الوطنية قصد إحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة سعياً لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية.

وتعتمد الحكومات على التفضيلات الضريبية كأدوات لتحقيق أهداف السياسة الضريبية انطلاقاً من كون السياسة

الضريبية لم تعد مجرد آلية لتحصيل الموارد العمومية فقط.

## 2. أهداف السياسة الضريبية"

تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق مجموعة مختلفة من الأهداف، يمكن تصنيفها على النحو التالي<sup>(2)</sup>:

- **الهدف المالي:** ويشمل توفير الموارد العمومية باعتبار الضريبة الأداة المفضلة لتوفير الموارد العمومية وتغطية

النفقات العامة لدولة.

- **الأهداف الاقتصادية:** تتعدد الأهداف الاقتصادية الممكن تحقيقها عن طريق السياسة الضريبية وتتلخص

فيما يلي:

(1) - عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص 108.

(2) - نفس المرجع، ص 109.

- **تصحيح إخفاقات السوق:** تسعى السياسة الضريبية أو تضمن تخصيص أمثل الموارد الاقتصادية ، وفي حال وجود سوق كاملة فإن ذلك بإمكانه أن يتحقق لكن في حال الأسواق الحالية (غير تنافسية ، احتكار القلة ، منافسة احتكارية عاجزة عن تخصيص الموارد بشكل كفاء.
- **توجيه قرارات أرباب العمل:** فيما يتعلق بالكميات التي يرغبون في إنتاجها أو القطاعات التي يفصلون النشاط فيها، لأنه يمكن استخدام الضريبة للتأثير على حجم ونوعية ساعات العمل، حجم المدخل ، ومن ثم يمكن استخدام الضريبة لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- **زيادة تنافسية مؤسسات قطاع الأعمال:** تعتبر الكثير من الضرائب تكاليف تحتسب ضمن أسعار التكلفة ، وبهذا فإن تخفيض الضرائب يؤدي إلى التأثير على التكاليف بالانخفاض كما يعمل على زيادة التنافسية السعرية لمنتجات المؤسسات المعنية بالتخفيض ولهذا تعمل الدول سعياً منها لزيادة تنافسية منتجات مؤسساتها في الأسواق الخارجية على إعفاء منتجاتها المصدرة من الضرائب الجمركية ومن الضرائب على القيمة المضافة.
- **التأثير على هيكل وحجم الاستغلال:** تستعمل الضرائب للتأثير على السلوك الاستهلاكي للأعوان من خلال التأثير على الأسعار النسبية للسلع والخدمات، ففرض ضريبة مرتفعة على بعض المنتجات يؤدي إلى التقليل من استهلاكها ، إذا كانت عادية أو الانتقال إلى استهلاك سلع بديلة لها، والعكس صحيح.
- **المساهمة في تحقيق الاندماج الاقتصادي:** تستخدم الضرائب ضمن مسعى تنسيق السياسات الاقتصادية ، إذ يستحيل إنجاز اندماج اقتصادي من دون تنسيق أو توحيد الأنظمة

الضريبية الخاصة بالدول المنضوية تحدد الاندماج في أي صورة كانت مثل منطقة تبادل حر، اتحاد جمركي... الخ

- **ترشيد القرار على مستوى مؤسسات الأعمال:** تعتبر الضريبة خطرا يتم تسييره على مستوى

المؤسسات والذي يزداد كلما انتقلت المؤسسة من مجرد التطبيق البسيط للقواعد والالتزامات الضريبية إلى وضع تطمح فيه المؤسسة لأن تخضع الضريبة لخدمة أهدافها الخاصة، وبهذا تعمل المؤسسة على:

\* التحكم في الأمن الضريبي، وذلك بالعمل دوما لتكون في وضعية قانونية تجاه الضريبة بحيث لا تخشى من أي عملية رقابية تقوم بها الإدارة الضريبية للتأكد مما إذا كانت مخالفت أو إخلالات بالالتزام بالضريبة.

\* ضمان الفعالية الضريبة باستغلال المزايا والحوافز الضريبية إلى أبعد حد.

\* خدمة استراتيجية المؤسسة، فالضريبة تتدخل في صياغة هذه الاستراتيجية بتأثيرها في اختيار الشكل القانوني للمؤسسة نتيجة اختلاف الأحكام الضريبة التي تخص كل شكل.

● **الأهداف الاجتماعية:** نستعمل السياسة الضريبة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية منها:

- **إعادة توزيع الدخل:** تقوم الحكومة باستخدام الضريبة في اتجاه تصحيح اختلالات الدخل بمراعاة الموازنة بين كفاءة استخدام الموارد من جهة وتحقيق العدالة من جهة ثانية.

- **توجيه سياسة السكان في الدول:** تستخدم الدول التي تعاني من مشكلة السكان ارتفاعا أو انخفاضاً، الضريبة بدلالة رغبتها في زيادة الإنجاب أو التقليل منه ، فالدول الراغبة في زيادة الإنجاب تعمل على تخفيض الضرائب على الدخل كلما زاد عدد الأبناء.

- مكافحة الفقر: تستخدم الضريبة في مجال مكافحة الفقر لكونها أداة لتوفير دخول إضافية

بطريقة لا تجعل الفقر أسوأ ولا النمو أبطأ.

● الأهداف الثقافية: تستعمل الضريبة كأداة للمحافظة على التراث الثقافي للمجتمعات وتثمينه سواء

بتمويلها للصناديق والبرامج الموضوعية لهذا الغرض أو بتقديم مزايا ضريبية ب:

- إعفاء الدخل الناجمة عن أتعاب الأعمال الفنية، والعروض المسرحية من الضرائب على الدخل.

- فرض الضريبة على القيمة المضافة على الصادرات من مواد التراث والصناعات التقليدية لحماية لها

من الهروب نحو الخارج.

● الأهداف السياسية: تعتبر الضريبة الأداة المالية الرئيسية التي تستخدمها الحكومات لتنفيذ سياستها العامة

والتي ينتج عنها آثار سياسية.

### 3. أدوات السياسة الضريبية<sup>(1)</sup>:

تعتمد السياسة الضريبة على مجموعة من الأدوات المستخدمة في صورة مزايا ضريبية ، تعرف في الأدبيات

الاقتصادية بالنفقات التي يعرفها دليل شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي 2001 على أنها

"تشمل الإعفاءات من الوعاء الضريبي والبدلات المخصصة من الدخل الإجمالي والقيود الضريبة المخصصة من

الالتزامات الضريبية وتخفيضات المعدلات وتأجيل دفع الضرائب.

تصنف مهمة التعاون والتنمية الاقتصادية النفقات الضريبية إلى خمس مجموعات

■ الإعفاءات الضريبية

■ التخفيضات الضريبية المتعلقة بالوعاء (الخصومات الضريبية)

(1) - عبد المجيد قدي، نفس المرجع السابق ، ص 118.

▪ التخفيضات المتعلقة بالمعدلات)

▪ القرض الضريبي

▪ تأجيل الضريبة

**1- الإعفاءات الضريبية:** هي إسقاط لحق الدولة عن بعض الممولين في مبلغ الضرائب الواجب سدادها مقابل

التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة، وهو ما يساعد الممول على زيادة دخله الصافي أبعد الضريبة

ويمكن أن يكون الإعفاء كلياً أو جزئياً دائماً أو مؤقتاً.

تعتبر الإعفاءات الضريبية المؤقتة من أكثر النفقات الضريبية استخداماً في البلاد النامية ، إلا أن لها مجموعة من

العيوب أبرزها:

- إن إعفاء الأرباح بغض النظر عن مقدارها، يجعل المستثمرين يتوقعون تحقيق أرباح كبرى هم

المستفيدون من ذلك.

- تولد الإعفاءات المؤقتة حافزاً قوياً على التهرب الضريبي

- هناك فرصة لتحايل المستثمرين بالالتفاف على فترة الإعفاء الضريبي المؤقت وتمديدتها.

- يغلب الإعفاء المؤقت ذات المدة المحددة استقطاب المشروعات قصيرة الأجل والتي هي في

العادة ذات نفع كبير للاقتصاد لمقارنته بالمشروعات طويلة الأجل.

**2- التخفيضات الضريبية الخاصة بالوعاء:** وهي عبارة عن إجراءات ضريبية تسمح بتخفيض بعض أجزاء

الدخل عن طريق خصومات يتم إجراؤها على المادة الخاضعة للضريبة، يمكن أن تستند هذه الخصومات إلى

نفقات حقيقية وجزافية حسب مبلغ يحدده التشريع.

**3- التخفيضات الضريبية الخاصة بالمعدل:** ويعنى ذلك إخضاع المكلف بالضريبة إلى معدلات ضريبية أقل من

المعدلات العادية المستخدمة في النظام الضريبي كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها بدلا من المعدل العادي على أرباح الشركات.

**4- القرض الضريبي:** هو حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى، وهو عبارة عن امتياز ضريبي يتعلق بفئة

من الممولين الذين يتمتعون بشروط خاصة، ويتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع مع الأخذ بعين الاعتبار القواعد الضريبية السارية المفعول، فيعمل القرض الضريبي على التخفيض من قيمة الضريبة المستحقة وهو لا يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة، ولكنه يؤدي إلى تحقيق غرض ضريبي.

**5- تأجيل الضريبة:** وهي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للفترة زمنية معينة بالضريبة

، وإنما تدخل في المادة الخاضعة للضريبة في الفترات اللاحقة.

ويمكن تصنيف النفقات الضريبة حسب طبيعتها على النحو التالي:

● بالنسبة للضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين، يتم التمييز بين:

■ النفقات الضريبية المتعلقة بالخصائص الشخصية للمولين

■ النفقات الضريبية المؤدية إلى إعفاء بعض مصادر الدخل

■ النفقات الضريبة المؤدية إلى تقليص الدخل الضريبي

● بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات نميزين:

■ النفقات المتعلقة بإيجاد بعض مصادر الدخل من الإخضاع الضريبي سواء كان ذلك بصفة كلية أو

جزئية.

■ النفقات الضريبية المتعلقة بالربح الضريبي.

- النفقات الضريبية الخاصة.
- بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة يتم التمييز بين:
  - النفقات الضريبية المتعلقة بإعفاء بعض الأنشطة أو المنتجات.
  - النفقات الضريبية الرامية إلى تعويض بعض الخاضعين.
  - النفقات الضريبية الخاصة.

المبحث الثالث: الغش والتهرب الضريبي وطرق مكافحته ما

1. ماهية الغش و التهرب الضريبي:

**1.1. ماهية الغش الضريبي:** يقصد بالغش الضريبي تلك السلوكات والممارسات التي تتم بهدف التحايل وتجنب

أداء الضريبة وهذا خارج إطار القانون، أي أنها كلها ممارسات غير مشروعة.

وهي أيضا عبارة عن عملية تدلسية تقوم على تخفيض أو محاولة إخفاء بصفة علنية وإرادية أو غيرها من الوعاء

الضريبي أو عن طريق إخفاء الممول لبعض المادة الخاضعة للضريبة.

كما يعرفه "شركس" " على أنه كافة التصرفات التي تقوم على أساس التعليم وحيانة الأمانة" <sup>(1)</sup>، وبأخذ الغش

أشكالاً وألواناً منها.

■ أرقام ومبالغ غير صحيحة ومبررة في دفتر اليومية وفي دفتر الجرد المنصوص عليهم قانونياً.

■ عدم التصريح برقم الأعمال الصحيح.

■ التسجيل تحت عنوان غير صحيح لمصاريف تتحملها المؤسسة قصد إخفاء الأرباح والإيرادات الخاضعة

للضريبة.

**2.1. مفهوم التهرب الضريبي:**

إن التهرب من الضريبة هو التخلص الكلي أو الجزئي من أداء الضريبة ويمكن أن يتم قبل تحقيق الضريبة عن طريق

إيجاد طرق ووسائل تضمن التخلص من دفع التزاماتها من المكلف بها، كما يقوم المتهرب من الضريبة بتفاديها

وتحاشيها دون أن ينقلها بذاتها ودون مخالفة القانون، فالتهرب يجرم الخزينة من بعض الموارد المالية.

ويعرف أيضا: على أنه التخلص من عبء الضريبة كليا أو جزئيا دون مخالفة أو انتهاك القانون، حيث يستخدم

المكلف حقا من حقوقه الدستورية باعتبار أن حرته في القيام بأي تصرف من عدمه تكون مضمونة دستوريا.

(1) - محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 2008، ص 170.

وليقوم المكلف باللجوء للتهرب الضريبي يفترض أن يتوفر على ثقافة قانونية معينة تسمح له باكتشاف الثغرات القانونية والنقائص واستغلالها لفائدته.

### الفرق بين الغش والتهرب الضريبي<sup>(1)</sup>:

يكمن جوهر التفرقة بين الغش والتهرب الضريبي في أن:

التهرب تكون فيه إرادة المكلف بالضريبة متجهة نحو تخفيف العبء الضريبي، إلا أنه يسلك في سبيل ذلك سبلا مشروعة، لأن المكلف هنا يمارس حقا من حقوقه المشروعة القانونية ليحقق هدفا مشروعا بالنسبة له وبالتالي لا يوقع عليه أية عقوبة أو جزاء.

أما الغش الضريبي فتتجه إرادة المكلف بالضريبة نحو تحقيق أو إسقاط العبء الضريبي، ولكنه يسلك في ذلك سبلا غير مشروعة تصل إلى التدليس والاحتيال، ومن ثم يستوجب سلوكه متابعتة قانونيا، فالغش الضريبي بهذا الشكل يتوفر فيه العنصر المعنوي والعنصر المادي.

إن التهرب الضريبي يمثل العام أما الغش الضريبي يمثل الخاص أي أن الغش الضريبي يعتبر حالة خاصة من حالات التهرب الضريبي هي حالة التهرب من الضريبة عن طريق خرق القانون.

## 2. أسباب الغش والتهرب الضريبي:

(1) - محمد سعد فرهود، مبادئ المالية العامة، منشورات جامعة حلب، ص 165.

إن ظاهرة الغش والتهرب الضريبي هي ظاهرة سلبية ولكونها أخذت في الانتشار والتوسيع، يجب التطرق إلى إبراز العوامل المشجعة على ذلك والتي يمكن إدراجها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- شدة وطأة الضرائب أي كلما ارتفع مقدار الضريبة كلما كان ذلك دافعا للأفراد على الغش.
- ضعف الوعي الضريبي لدى الأفراد يؤدي إلى امتناعهم عن الوفاء بالضريبة.
- قصور الإرادة الجبائية لمراقبة الممولين المتهربين وعدم فرض العقوبات الكافية يخلق لدى الممولين شعور بالاحتقار والاستهانة من الضرائب.
- غياب أو ضعف أجهزة الاستعلام الضريبي والهدف التنظيمي للضرائب.
- ضعف حوافز العاملين في الإدارة الضريبية مما يجعلهم عرضة للابتزاز والرشوة، و يجعلهم يتساهلون في متابعة ممارسات الغش الضريبي.
- عدم شفافية الإجراءات الناتجة أحيانا عن تعقد وتعارض التشريعات الضريبية.
- غياب الجانب الاقتصادي في أداء الدوائر المالية والضريبية وتغليب وظيفة الجباية على الوظائف الأخرى.
- هيمنة المؤسسات الصغيرة على النشاط الاقتصادي، لكون هذه الأخيرة تميل في إجراء معاملاتها إلى استخدام النقود السائلة، وتسهل هذه المعاملات الأنشطة الخفية.
- طبيعته الظرفية الاقتصادية: ذلك أن الظرفية الاقتصادية تمر بمراحل توسع ومراحل تراجع، ففي فترات التوسع يزداد النشاط الاقتصادي وترتفع الدخول، وبالتالي تقل حساسية الأعوان الضريبية، بخلاف فترات التراجع الاقتصادي التي تنخفض فيها الدخول، ومن ثم عدم القدرة المؤسسات على تحميل الضرائب على المستهلكين، وهو ما يشجع الميل نحو عدم الالتزام.

(1) - كيال سليمان، المراجعة المحاسبية ودورها في ضبط الوعاء الضريبي والحد من التهرب الضريبي، مذكرة لتخرج ليسانس، جامعة مستغانم

## 3. أساليب مكافحة الغش والتهرب الضريبي:

من بين الأسباب التي أدت إلى صدق ميزانية الدولة في أداء مهمتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ناتج عن الغش والتهرب الضريبي من الضريبة المفروضة على المكلف ، حيث أن الضريبة تعتبر من الموارد التي تستند عليها الدولة في تمويل الخزينة العامة.

لذلك تسعى الدولة إلى مكافحة التهرب والغش بعدة وسائل منها<sup>(1)</sup>:

-تفرض معظم الدول إجراءات وعقوبات قانونية على الممول الذي يقدم بيانات تخالف الحقيقة أو يقدم سندات مزورة.

-يجوز ويسمح المشرع لموظفي الإدارة الضريبة الحق في الاطلاع على دفاتر الممول والمستندات وذلك حتى لا يستطيع الممول إخفاء الوعاء الضريبي ، ولكن هذه الطريقة تبدو عديمة الفعالية بالنسبة لصغار الممولين الذين لا يملكون دفاتر.

-تشجع الدول الأشخاص عند التبليغ بمعلومات عن المتهربين من دفع الضريبة بدفع مكافآت تشجيعية لهم.

-بالإضافة إلى ذلك فإن الدولة قامت بوضع قوانين في إصدار عقوبات وغرامات جزافية على التأخير في إيداع الكشوف وعليه يجب إيداعها في أوقاتها المحددة.

-التقليل من حجم الظاهرة وذلك بتحسين الإدارة الضريبية بالممولين والسعي إلى تغيير نظرة الممولين تجاه الإدارة الضريبية باعتبارهم زبائن لديهم.

(1) - كيال سليمان، مرجع سابق الذكر، ص 11.

- العمل على رفع روح المواطنة لدى الممولين بتعميم الثقافة الضريبية عن طريق وسائل الإعلام والبرامج التعليمية.
- أعداد مدونة وطنية بالمتطهرين.
- اعتبار الغش ليس مجرد جنحة وإنما هو مخالفة جنائية تؤدي إلى حرمان مرتكبيها من الحقوق المدنية والسياسية.
- تبادل المعلومات بين الهيئات والرد ازدادت العلاقة بالضرائب وتمكين الوصول إليها بطريقة سريعة وآلية.
- رفع كفاءة الإدارة الضريبية برفع مستوى تأهيل الموارد البشرية وتحسينهم ضد الفساد وبتحسين مكافآتهم.
- تعزيز المراقبة الضريبية وتوسع نطاقها لتشمل مختلف فئات المجتمع الضريبي.
- تعميق عدالة النظام الضريبي بزيادة حيادته من جهة وتقليل مستويات الضغط الضريبي إلى حدود مستوى القدرة على تحملها اقتصاديا.
- جمع ووضع الاحصاءات وتعيين الاتجاهات والمشاكل وتقديم التقارير والمساعدة الفنية، ووضع الواعد الدولية للسياسة الضريبية والإدارة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن الضريبة هي عنصر ديناميكي حساس بتأثر ويؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، وبناءا عليه كان لزاما على المشروع الجبائي ان يحترم بعض المبادئ مثل العدالة اليقين والملائمة في الدفع والمبدأ الاقتصادي لنفقة التحصيل، وهي تهدف للتوفيق بين مصلحة الدولة ومصلحة المكلفين، كما يمكننا أن نستنتج بأن الضريبة ليست حيادية خاصة، إذ علمنا أن الدولة تتخذها كأداة لتحقيق بعض الاهداف وفق السياسة العامة لذا لا يمكن الاستغناء عنها باعتبارها الممول الاساسي لخزينة الدولة.

## تمهيد الفصل:

من أجل تعميق المفاهيم حول التحصيل الضريبي والضرائب بصفة عامة على أرض الواقع ، قمنا في هذا الفصل التطبيقي بتسليط الضوء على الدور الذي تلعبه القباضات في تحصيل الضرائب من الممولين وأهم الإجراءات التعسفية التي تتخذها هذه القباضات في حالة امتناع المكلف عن دفع مستحقاته الضريبية وإبراء ذمته، ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

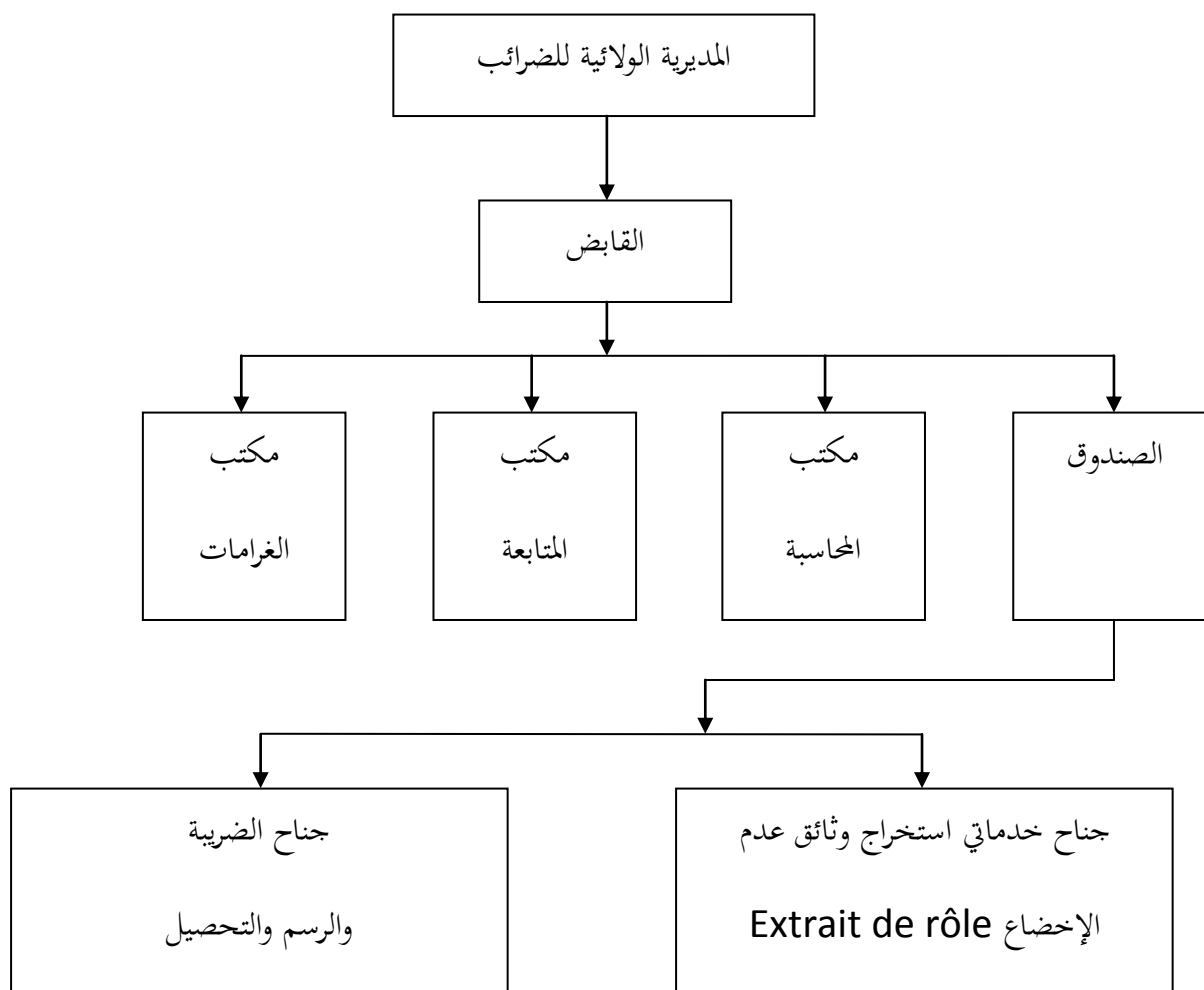
• المبحث الأول: عموميات حول القباضة

• المبحث الثاني: دراسة كيفية التحصيل الضريبي

المبحث الأول: عموميات حول القباضة

**1. تعريف القباضة (مازونة):** تأسست قباضة مازونة سنة 1993 وهي إدارة كباقي الإدارات الوطنية تسعى إلى تسهيل وتوفيق العلاقة بين الضرائب والمساهمين وذلك خدمة لمصالح الدولة والمجتمع وبالتالي يقوم مواطنو الضرائب بقبض المبالغ المالية من الأشخاص وتوجيههم إلى أحسن السبل لإنجاز العملية لفائدة الخزينة العمومية أو يقدمون من جهة أخرى وظيفة خدماتية من استخراج الوثائق الخاصة بالجباية إن قباضة الضرائب إدارة تحتوى على وظيفتين مالية وخدماتية يتكفل موظفوا الإدارة بتقديمها للمواطنين.

الهيكل التنظيمي الخاص بقباضة الضرائب لمازونة:



## 2. أقسام القباضة ومهامها:

1. **القابض Le receveur**: يعتبر القابض المسؤول الأول على تسيير نشاطات القباضة وبدونه لا يتم ذلك

فهو الممثل الرسمي في كل إمضاء وثيقة تستخرج من القباضة ، ومن مهامه الحرص على التسيير الأمثل للعمليات والوظائف الخاصة بالقباضة.

2- **الصندوق La caisse** : بما أن جميع العمليات التحصيلية للضرائب تتم عن طريق الشباك ، أين يتم

استقبال التجار وغير التجار من أجل تقديمهم الخدمات اللازمة.

يتلقى أمين الصندوق مهام التسليم والاستلام وتقديم بعض الخدمات الخاصة بنشاط القباضة من طوابع أثناء هذه

العمليات، يستعين أمين الصندوق بـ "دفتر الصندوق"<sup>(1)</sup> الذي يسجل فيه كافة العمليات التي تتم يوميا مع

مراعاة **Quittance** نوع كل عملية ورقم الحساب الخاص بها وتسليم قسيمة اثبات تسديد الدين أي الوصل ،

ولا تقل هذه المصلحة أهمية لأنها تمثل نقطة للقاء بين المساهمين والقباضة وفي نهاية كل يوم يقوم أمين الصندوق

بغلق الحسابات حتى تتم عملية الجرد الكلي لمداخيل اليوم وكذا المصاريف وتسمى هذه العملية بغلق دفتر مداخيل

الصندوق وهذا لأجراء العمليات المحاسبية لإظهار المجموع الكلي ، ثم تأتي بعد في مسودة الصندوق التي لها ارتباط

وثيق بدفتر مداخيل الصندوق وهذا لكون هذه الأخيرة تحتوي على مجمل المبالغ المالية الموجودة في الخزنة المالية

وهذا لا يمكننا أبدا الاستغناء عنها.

ومن بين المصاريف التي تقوم القباضة تسديدها إلى ذوي الحقوق نذكر منها ما يلي:

- دفع مصاريف بعض معطوبي الحرب من القباضة وذلك بالتنسيق بين الهيئة المختصة بشؤون معطوبي

الحرب والخزينة العمومية مروراً بقباضة الضرائب المتواجدة بها هؤلاء الأفراد.

(1) - دفتر الأستاذ H Z = Briller

- دفع أـجور العمال وهذا في ظل التنسيق الدائم بين هاتين الإدارتين نظرا لتواجههما ونفس الإقليم الجغرافي.

- تعويض التجار بأحكام الثبوت، كخطأ في تصدير ديونه بالزيادة أـخر ما يقوم به أمين الصندوق هو مجرد

المبالغ المالية التي دخلت الخزينة المالية في دفتر خاص يسمى سجل المبالغ المالية.

**3- مكتب الاستقبال:** يعتبر همزة وصل بين المساهمين ككل وقبضة التي لا بد عليها أن تحاول سعيا في إرسال

حوار مباشر بين الهيئة والمساهمين بتقديم شروحات تخص آليات التحصيل، فمن المهام التي يتولاها هذا المكتب هو

توجيه المساهم إلى أـحسن الطرق القانونية لتسوية حالته للضريبة وتزداد أهمية خاصة كون أغلب المساهمين يجعلون

القواعد العامة كي لا تقول القانون الجبائي.

ويظهر أيضا دور هذا المكتب من خلال توجيهاته وإفاداة التجار والمواطنين بالقوانين والتغييرات والتسهيلات التي

قد ترد من حين لآخر والمستفيد الوحيد هو المساهم لأنه يكون على بالعلاقة التي بينه وبين الجباية وكل ما يقوم به

هذا المكتب هو دور إعلامي توجيهي وهنا يكمن الدور التوجيهي لهذا المكتب.

**4- مصلحة المحاسبة:** يعتبر دور المحاسبة دورا هاما لأنه يتم من خلاله تصحيح الأخطاء التي يمكن أن يقع

فيها أمين الصندوق أثناء الجرد اليومي وهي لا تقتصر على التصحيح بل تمهد الطريق إلى عملية أخرى تتمثل في

المحاسبة الخاصة بذلك الشهر.

**5- مصلحة المتابعة:** لهذه المصلحة دور فعال في العمليات الجبائية لذا وضع مكتب خاص يترأسه رئيس المتابعة

ويتمثل مجموعة من الأعوان لهم كافة الصلاحيات القانونية لمباشرة عملهم قصد المتابعة الميدانية للتهرب الضريبي

من طرف التجار ومن جملة الصلاحيات التي حولها لهم القانون، أما لجانب الإداري فيتمثل في تقديم خدمات

إدارية للمساهمين وغير المساهمين.

وتتمثل هذه الخدمات في وثائق رسمية نستخرج لدى مصالح الضرائب وهي كالتالي:

\* شهادة عدم الخضوع للضريبة **Extrait de rôle** :

وهي وثيقة يطلبها من مصلحة الضرائب تدل على براءة المواطن من الجباية أو الغرامة المفروضة عليه، ولهذا الوثيقة نوعان: فالتجار تقدم لهم شهادة إثبات الخضوع أما غير التجار فتقدم شهادة عدم الإخضاع.

\* شهادة إثبات الدين: وهي عكس شهادة الخضوع ، إذ أنها تثبت قيمة الدين التابع للمدين.

### 3. مهام المديرية الجهوية والولاية للضرائب:

بناء على المرسوم رقم 91-60 المؤرخ في 23 فبراير 1991 يحدد تنظيم وتعيين المصالح الداخلية للإدارة وكذا اصلاحات المديرية الجهوية والمديرية الجهوية والمديرية الولائية للضرائب وتنظيمها.

وبناء على المادة الثانية من نفس القرار فإن المديرية الولائية للضرائب هي 09 مديريات جهوية وتتمثل في:

- المديرية الجهوية للضرائب بالشلف

- المديرية الجهوية للضرائب ببشار

- المديرية الجهوية للضرائب بالبلدية

- المديرية الجهوية للضرائب بمحافظة الجزائر الكبرى

- المديرية الجهوية للضرائب بسطيف

- المديرية الجهوية للضرائب بعنابة

- المديرية الجهوية للضرائب بقسنطينة

- المديرية الجهوية للضرائب بورقلة

- المديرية الجهوية للضرائب بوهران

وتشمل المديرية الجهوية على مديريات الضرائب طبقا للمادة الثالثة وهي:

- المديرية الجهوية للضرائب بالشلف

- المديرية الجهوية للضرائب بمستغانم

- المديرية الجهوية للضرائب بعين الدفلى

- المديرية الجهوية للضرائب بتيارت

- المديرية الجهوية للضرائب بتسمسيت

- المديرية الجهوية للضرائب بغليزان

كما تحتوى كل مديرية ولائية على خمس مديريات فرعية وهي:

- المديرية الفرعية للوسائل

- المديرية الفرعية للمنازعات

- المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية

- المديرية الفرعية للتحصيل

- المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية

\* **الهيكل التنظيمي:** إن الهيكل التنظيمي هو شبكة متينة لكل مؤسسة تعمل على تنظيم الأقسام والفروع وأيضا

كيفية توزيع المهام على كل الفروع وكذا توضيح العلاقات الوظيفية وإدراج السلم الإداري وكذا الكشف عن قيام

كل موظف بعمله على أحسن وجه.

\* **أقسام المديرية وصلاحتها:**

**المدير:** يعتبر المدير الرئيس الأول وصاحب السلطة العليا في مديرية الضرائب يقوم بتسيير الموارد المادية والبشرية

في المؤسسة.

● تسيير المستخدمين

● توظيف وتعيين المستخدمين الذين تقرر طريقة أخرى لتعيينهم

- السهر على مسك جرود الأملاك العقارية والمنقولة والسهر على الصيانة على هذه الأملاك والمحافظة عليها.

\* السكرتيرة: لا يستطيع المدير أن يباشر كل مهامه بمفرده بل يحتاج دائما إلى شخص آخر ليساعده وهو ما يعرفه بالسكرتير، حيث يقوم بما يلي:

- تدوين مواعيد الاجتماعات واستدعاء الأعضاء الحضور
- استلام البريد وإرساله
- استقبال الفاكسات والرد عليها وتسجيل ذلك في دفتر خاص

## 2- قسم الوسائل المادية والبشرية:

– المديرية الفرعية للوسائل: وتنقسم إلى:

- الوسائل المادية: وتشمل على أجور العمال، معدات وأدوات وتجهيزات المكاتب... الخ
- الوسائل البشرية: وتمثل كل العمال على مستوى المديرية سواء في الداخل أو الخارج

## 3- قسم التحصيل: المديرية الفرعية للتحصيل ويكلف بما يلي:

- مراقبة عملية تحصيل الموارد الجبائية ونسبة الجبائية والغرامات والعقوبات التالية والمحاصيل البلديات وبصفة عامة كل محصول تتكلف بتحصيل مع تسجيل النقائص أو التأخيرات المحتملة.
- متابعة الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة المعنية وفحص وضعية المكلفين المتأخرين عن الوفاء بمسئولياتهم واتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على مصالح الخزينة عند إبرام الصفقات لدى مكاتب التوثيق والسهر على تنفيذ السريع للاشتراكات.

- التقسيم الدوري لوضعية التحصيل الذي قامت به كل قباضة بالنسبة إلى كل الضرائب.

- مراقبة حالة تصنيفه محاصيل الخزينة والسجل الخاص بترحيل المبالغ

#### 4- قسم العمليات الجبائية: يضم ما يلي:

● مكتب الجداول: ويقوم بالمهام التالية:

- مراقبة الجداول التلخيصية

- المحافظة على دفاتر مسح الأراضي

- استلام الجداول العامة

- المصادقة على الجداول التي تمت تصنيفها من الضرائب والرسوم عن طريق مركز الاعلام الآلي.

● مكتب الاحصائيات: ويقوم بما يلي:

- جمع الحالات الاحصائية الدورية وارسالها الى المديرية الجهوية للضرائب قصد تليته.

- إعداد المعلومات الجبائية الضرورية وذلك لتحضير الميزانية عن طريق إبلاغ الجماعات الحالية

المعينة بها.

● مكتب تنظيم وتنشيط العلاقات العامة: ويقوم بما يلي:

- السهر على احترام أجل إصدار الضريبة من أجل مفتشيات الوعاء في مجال الضرائب والرسوم

التي يقوم بمعالجتها في مركز الإعلام الآلي.

#### 5- قسم المراقبة الجبائية: المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية وتشمل المكاتب التالية:

- مكتب البحث عن المعلومات الجبائية: وأهم ما يكلف به هذا المكتب هو برمجة التدخلات التي ستجرى على وجه الخصوص داخل اللجان والفرق المختلطة قصد البحث عن المادة الجبائية والسهر على إجراء هذه التدخلات في الآجال المحددة وإرسال المعلومات المحصل عليها
- مكتب البطاقات ومقارنة المعلومات: ويقوم بما يلي:

- يتلقى المعلومات التي يتحصل عليها مكتب البحث عن المعلومات الجبائية وتصنيفها وتوزيعها بين مفتشيات الضرائب المعنية لاستغلالها.

- تقديم كل الاقتراحات والآراء الرامية إلى تحقيق حفظ المعلومات واستغلالها ومراقبة مستعملها.

- مكتب التحقيقات الجبائية: ويكلف بما يلي:

- متابعة عمل فرق المراجعة والسهر على احترام التشريع والمحافظة على مصالح الخزينة

- السهر على تحصيل الضرائب والرسوم الناتجة عن عمليات التحقيق وإرسال المنظم للتقارير

التحقيقات إلى الإدارة المركزية

\* المديرية الفرعية للمنازعات: وتشمل المكاتب التالية:

- مكتب الشكاوي: يتولى مهمة إرسال واستقبال الشكاوي والإطلاع عليها من أجل اتخاذ التدابير فيما يخص تخفيض الضريبة الملقاة على عاتق الممول.
- مكتب التبليغ والتنفيذ: ويقوم بتبليغ دافعي الضرائب بأسرار الطعن بخصوص الضرائب المباشرة. وتبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية (المفتشيات، قابضات) بالقرارات الصادرة عن المدير الولائي للضريبة.

• مكتب المنازعات القضائية ولجان الطعن: ويقوم بإعلام لجان الطعن للضرائب المباشرة على مستوى

كل بلدية بالطعون ضد القرارات المعادة من طرف المدير الولائي.

- الدفع أمام الهيئات المختصة عن الاحتياجات الخاصة بالضرائب والإجراءات التي تلزم الإدارة

الجبائية العمل بها.

المبحث الثاني: دراسة لكيفية تحصيل الضريبة

1. مراحل وطرق التحصيل الضريبي:

أ- مراحل تحصيل الضريبة:

يتم التحصيل عن طريق القباضة بطريقتين أو عبر مرحلتين:

- المرحلة الأولى: وتشمل ما يلي:

أ- الإثبات: عن طريق تصريح الممول أو الإدارة التي تحدد قيمة الضريبة بعد توفر الشروط اللازمة لتوفر

إمكانية التحصيل.

ب- التصفية: أي المبلغ النهائي الواجب على المدين تسديده

ج- تقرير أمر التصريح: وهذا ما يعرف بالمرحلة الإدارية لدى القباضة

ب- المرحلة الثانية:

أ - المحاسبة: أين يتم التحصيل الفعلي للضريبة من المكلفين بها.

ب إجراءات التحصيل: تعتمد الإدارة الضريبة على عدة طرق لتحصيل إيراداتها وذلك عن طريق:

1. التوريد المباشر: أي التسديد المباشر للضريبة في الأوقات المناسبة.

2. التحصيل عن طريق المورد: تسجل في هذه الطريقة أسماء ونشاطات الممولين في سجل تعدد فيه الوعاء

الخاضع للضريبة والسعر المستحق ويحدد فيه تاريخ الشروع في التحصيل وآجال التسديد.

3. الاقتطاع من المصدر: ومثال ذلك الضريبة على الأجور والمرتببات وهذه الضريبة تتميز بالسهولة في

التحصيل.

4. الأقساط المقدمة: كون هذه الأقساط دورية يدفعها المكلف استنادا إلى الضريبة المدفوعة وفي نهاية

السنة تتم التسوية بدفع الفرق أو استرجاعه.

ب- طرق التسديد والتحصيل بالقوة:

- طرق التسديد: يقوم المكلفين بالضريبة بتسديد مستحقاتهم كآتي:

- نقدا لدى قباضة الضرائب

- بواسطة الحساب البريدي الجاري

- بواسطة سندات وشروط معينة

ومن أجل إثبات تسديد المكلفين لمستحقاتهم يوجد نوعان من الايصالات

● بإيصال التسديد النقدي أو التسديد بشبكات بنكية

● بإيصال التسديد عن طريق صك بريدي.

\* التسديد نقدا: يتم التسديد النقدي في اليومية الإدارية الإيرادات الصندوق  $H_1$  ويجب إدراج المبالغ المدفوعة

حسب التعليمات المعطاة من طرف المدين أو شخص آخر مكلف بالتسديد ولا يعرضهم لأي إجراء إلى في حالة

إخلالهم بمواعيد التسديد من طرف الإدارة.

\* التسديد بشيك: يتم التسجيل في اليومية الإضافية لكل التحصيلات الذي تتم عن طريق الشيكات البنكية  
H<sub>2</sub>.

تحرر الشيكات بأمر قابض الضرائب ويكتب بحروف بدون محي أو زيادة ، كما يشطب الصك بخطين متوازيين على الجهة اليسرى من طرف صاحب الصك مع وجود رصيد كافي لتسديد مبلغ الصك.

\* التسديد بالصكوك البريدية: يمكن أن يحمل عدة أشكال

أ- بطاقة الحوالة أو البطاقة التلغرافية: تسجل لدى مكاتب البريد ويرسلها هذا الأخير إلى قابضة الضرائب عن طريق الصكوك البريدية مقابل ذلك يسلم للمكلف وصل إثبات الدفع.

ب- الدفع للحساب البريدي الجاري للقباض: ويتم بإنقاص مبلغ الضريبة من الحساب المكلف عن طريق صك بريدي له.

ج- الدفع لحساب البريد الجاري: ويتم ذلك في مكاتب البريد عن طريق المكلف الذي ليس له حساب بريدي يسلم القابض بيان لدفع الضريبة عن طريق مركز الصكوك البريدية.

د- التسديد بسندات مكفولة: بناء على ملف معتمد من طرف مديرية الضرائب الولائية والخدماتية للتجارة سمح للمشرع بتأجيل الدفع لبعض الضرائب لا يشترط إلزام المكلف بتعهد مضاف إليه كفالة مصرفية أو بنكية طول مدة الدين من شهر إلى أربعة أشهر.

- التحصيل بالقوة:

أ -النزاع الجبائي: وهي مجموعة الإجراءات التي تدين النزاع بين الإدارة والمكلف ويمكن أن تكون:

- نزاع إداري: ويكون هذا النزاع قبل الخضوع للضريبة

- الطعن لدى لجان الطعن: وهي لجان منشأة على مستوى الدائرة الولائية وعلى المستوى الوطني

بعد رفض طلب المكلف من قبل المدير الولائي للضرائب.

ب - الأشخاص المؤهلين للتحصيل بالقوة: يتم تنفيذ التحصيل الإجباري من طرف أعوان المتابعة تحت

مسؤولية قابض الضرائب الذي يعتبر المحول الأساسي له التحصيل الإجباري للضرائب ويتم هذا تحت رقابة

مديرية الضرائب وهذا بالنظر إلى:

• جدول التحصيل  $S_2$

• كشف العمليات  $H_1$

• حساب التسيير السنوي  $H_{15}$

ويتم التحصيل بالقوة وفق إجراءات نظامية تتمثل أساسا فيما يلي:

\* نشأة الدين: تتم معاينة نشأة الدين بواسطة سند قانوني له قوة التنفيذ.

\* وجوب أن يكون الدين مستحق: أي يجب انتهاء الفترة القانونية الممنوحة للمكلف من أجل تسديد

مستحققاته قبل ممارسة قوة التنفيذ.

\* أن لا يكون الدين متقادما.

ج- العقوبات الناتجة عن عدم التحصيل: هناك عدة عقوبات تتخذها القباضة في حالة عدم التحصيل

وتتمثل فيما يلي:

1 - عقوبات تخص الدفع نقدا: هذا النوع من العقوبات يخص التصريحات الخاصة من النوع  $G_{50}$  و

$G_{50}A$  ، أي بالنسبة للمكلفين الخاضعين للضرائب عن طريق الاقتطاع من المصدر أو نقدا أو مباشرة في

صندوق القابض وهناك نوعان من العقوبات:

- عقوبة الإيداع المتأخر للتصريح: يؤدي إلى عقوبة 10% وترفع إلى 25% وهذا بعد الإنذار المرسل إليه من طرف رئيس المفتشية من النوع C<sub>18</sub> من أجل تسوية وضعيته في أجل أقصاه شهر.
- عقوبة الدفع المتأخر للحقوق: زيادة 10% على المبالغ المصرح بها قبل انتهاء الشهر الذي تكون فيه الحقوق مستحقة ثم تضاف غرامة تقدر ب 3% كل شهر دون تجاوز العقوبة 25%.
- إيداع التصريح المتأخر: الإيداع المتأخر للتصريح G<sub>50</sub> و G<sub>50A</sub> بعلامة لا شيء تنص المادة 360 من قانون الضرائب المباشرة تفرض عقوبة تقدر ب 500دج.
- عقوبة التحصيل الخاصة بالجداول الإضافية: تبدأ عقوبة التأخير الجداول الإضافية عند نهاية الأجل وضع الجداول حيز التسديد بفرض عقوبة:
  - 10% عندما يتم التسديد في تاريخ 30 لوضع الجدول.
  - 3% عن كل شهر تأخير أن لا تتجاوز 25%.
 وهذا يكون في حالة عندما تكون الحقوق مستحقة عندما يجرر الجدول بعد حذف أو تصحيح تكون مستحقة بداية من اليوم 30 الذي يلي وضع الجدول.
- أما في حالة عندما تكون الحقوق مستحقة بعد نهاية 15 يوم بعد تاريخ وضع الجدول للتسديد فالغرامة الإلزامية تساوي 3% ولكل شهر على أن لا يتجاوز مجموع العقوبة 25%.
- عقوبة التحصيل الخاصة بالجداول العامة: تضم مختلف الضرائب والرسوم التالية TP.IF , IRG , IBS وتاريخ بداية التحصيل محددة في الإنذار المرسل من المركز الميكانيوغرافي وتستحق في اليوم الأخير من الشهر الثاني الذي يلي شهر وضع الجدول حيز التسديد.

- عقوبة التحصيل في الجزافي: بالنسبة ل TVA وTAP المسددة بالتقسيط الثلاثية تستحق العقوبة في نهاية الثلاثية وعند انتهاء آجال الضريبة الجزافية الأخيرة في انتظار الضريبة الجديدة.
  - عقوبة التحصيل فيما يخص حقوق التسجيل: يتعرض المحضرون القضائيون الذين لم يسجلوا عقودهم في الآجال المحددة لعقوبة 10% لما يكون التأخير في حدود الشهر. ويرتفع ب 3% لكل شهر عندما يتجاوز الإيداع 30 يوم على أن لا يتجاوز النسبة 25%.
2. حالات عن تحصيل الضريبة وكيفية حسابها:

الحالة رقم 01: موزع حليب X حالة الضريبة التلقائية أي رفض محاسب المكلف  
Taxation .D'OFFICE- Rejets de la comptabilité

المرحلة الأولى: تقوم القباضة بإخطار المكلف بالضريبة بعملية المراقبة وبعد انتهاء المهلة الممنوحة له من طرف إدارة الضرائب بين أنه لم يحضر فيها جميع الوثائق المحاسبية التي هي موضوع الدراسة.

المرحلة الثانية: يقوم المحققون باتخاذ التدابير التالية:

- إجراء أول اتصال (أخذ الوثائق والسجلات)
  - أخذ الملفات بعد القيام بتبليغ المكلف
  - دراسة السجلات
  - ملاحظة النقائص على مستوى المحاسبة
  - بعث محضر المعاينة (ابرز النقائص المتواجدة في الملفات المأخوذة والاختلالات).
- أ- في الشكل: المستندات الملزمة أو الإجبارية هي الدفتر الجرد والدفتر اليومي بالنسبة لدفتر الجرد اليومي لوحظ أنه محسوب ومرقم بتاريخ 11-2003

المراقبة والتحقيق تمت في 1999، 2000، 2001، 2002.

هذا الملف مسجل ومرقم بتاريخ 22-04-2003 ويوجد فيه العمليات منذ 1999.

نلاحظ أن دفتر الجرد غير مناسب لشروط توظيف المخطط المحاسبي الوطني

#### الدفاتر الثانوية:

- دفتر البيع غير مرقم - دفتر الشراء غير، غياب فواتير البيع.

ب. في المضمون: عدم تطابق بين فواتير الشراء المقدمة والمشروبات المقيدة محاسبيا.

- المشتريات والمبيعات مفيدتين في عملية واحدة (عدم وجود محاسبة صريحة).

- مستحقات الرسم على TVA على عمليات بيع اللبن ومشتقاته غير مقيدة محاسبيا

من خلال هذه الاختلالات المسجلة نلاحظ أن هذا المكلف لم يقدم تصريحات صريحة حول ما يقوم به وهذا

قصد التهرب من أدائه لمستحقاته من الضريبة.

ومنه فالإدارة الضريبة تتخذ عدة إجراءات ضده من بينها:

**1- التنبيه:** هو أول وثيقة ترسلها مصلحة المتابعة بعد تحريره إلى المكلف وهي تغيير نوع من الردع لتخويف

المكلف من أجل قيامه بتسديد ما عليه من رسوم وضرائب غير مدفوعة، والإدلاء الصحيح والصريح في الدفاتر

المحاسبية.

**2- الإنذار:** وهو ثاني وثيقة ترسلها المصلحة إلى المكلف، حيث تمهله مدة 08 أيام من أجل تسديد

مستحقاته.

**3- الإشعار بالحجز:** في حالة عدم استجابة المكلف "موزع الحليب" إلى الإشعار بين السابقين وتسوية وضعيته

اتجاه مصلحة الضرائب تقوم مصلحة المتابعة بالحجز على ممتلكات المكلف ويكون ذلك مؤقتا ولمدة 06 أشهر

في حالة عدم الاستجابة في هذه الحالة يكون الحجز نهائيا ويتم الإعلان عن ذلك عن طريق الملصقات وبيع ممتلكات المكلّف في المزاد العلني

**الحالة 02:** تحصيل ضريبة على أرباح الشركات (IBC):

**1- حساب ضريبة على أرباح الشركات:**

مثال: في سنة 2001 حققت شركة أسهم إيرادات بقيمة 7000000 بلغت التكاليف الإجمالية 5500000 دج من في 20000 دج تمثل مخصصات اهتلاك سيارة سياحية ثم شراءها في سنة 2000 مع العام أن معدل امتلاكها 20%

الحل: نحسب أولا الربح الجبائي حيث يساوي هذا الأخير ما يلي:

الربح الجبائي: الربح المحاسبي + الاستردادات - التخفيضات

الربح المحاسبي: الإيرادات - التكاليف

$$5500000 - 7000000 = 1500000 \text{ دج}$$

تمثل الاستردادات حجم الاهتلاكات المفروضة ولحساب قيمتها تتبع الخطوات التالية:

$$\text{قسط الإهلاك} = \text{القيمة الأصلية} \times \text{معدل الإهلاك}$$

$$\text{القيمة الأصلية} = \text{قسط الإهلاك} / \text{معدل الإهلاك}$$

$$200000 / 20\% = 1000000 \text{ دج}$$

ملاحظة: إن الحد الأقصى للسيارة السياحية المقبول من طرف مصلحة الضرائب يساوي 800000 دج لذلك

$$160000 = 0,2 \times 800000 \text{ يساوي}$$

$$40000 = 160000 - 200000 = \text{حجم الاستيراد}$$

وبما أن التخفيضات معدومة فإن

$$- \text{الربح الجبائي} = 1500000 + 40000 = 1540000$$

$$- \text{الضريبة على أرباح الشركات} = \text{الربح الجبائي} \times 25\%$$

$$385 = 1540000 \times 0.25$$

\* **تحصيل الضريبة على أرباح الشركات:** تقوم إدارة الضرائب بإرسال إشعار بالدفع إلى المكلف من أجل

تسديد مستحقاته وتقوم بإعطائه مهلة للمكلف من أجل أخذ تدابير اللازمة والابقاء بمستحقاته.

فيقوم بدفع الضريبة لدى أمين الصندوق سواء نقدا أو عن طريق شيك أو صك بريدي.

أما في حالة تأخره عن التسديد في الآجال القانونية تفرض عليه غرامة تقدر ب 10% إذا كان التأخر يقدر

بشهر ويمكن أن يصل مبلغ الغرامة إلى أقصى حد هو 25% بعد الشهر الأول.

**حالة 3: حالة عن تحصيل الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:**

**مثال:** مؤسسة صناعية مختصة في صناعة الملابس

حجم المبيعات 300 وحدة تكلف الوحدة 1000 دج مع العلم أن المؤسسة حققت هامش ربح معدله 15%.

تمتلك المؤسسة أسهم لدى شركة تضامن بنسبة 15% من رأس مالها مع العام ، أن هذه الشركة حققت ربح

بقيمة 1500000 دج كما أن معدل الاقتطاع من المصدر 20%.

قيمة تجهيزات الانتاج المستعملة في الانتاج 200000 دج والتي تمتلك بمعدل 20%

- اشتراكات المؤسسة في الضمان الاجتماعي 15% من قيمة الدخل الصافي

- افتترضت المؤسسة من البنك الوطني الجزائري فرض بقيمة 90000 دج والتي خصصته لشراء تجهيزات الانتاج

بمعدل فائدة 13%.

- نسخة 2000 و 2001 خسارة 20000 و 25000

الحل:

الربح الصناعي والتجاري = رقم الأعمال - تكلفة الإنتاج

تكلفة الإنتاج = حجم المبيعات x تكلفة الوحدة

$$3000000 = 10000 \times 300 \text{ دج}$$

رقم الأعمال : تكلفة الإنتاج + هامش الربح

$$3450000 = 3000000 + 3000000 \times 15\%$$

الربح الصناعي والتجاري = 450000

دخل رؤوس الأموال المنقولة = 150000 x 15% = 225000

مع العلم أن قيمة الاقتطاع من المصدر = **IRG/0,2 x 225000**

$$= 45000$$

مجموع المداخيل = 450000 + 225000 = 675000

/2 الأعباء:

الإهلاك : 200000 x 0,2 = 40000

فوائض القرض : 900000 x 13% = 117000

اشتراكات الضمان الاجتماعي 675000 x 15% = 101250

العجز المالي (خسارة) 20000 + 25000 = 45000

مجموع الأعباء : 40000 + 117000 + 101250 + 45000 = 303250

الدخل الصافي الإجمالي **IRG** : الإيرادات - الأعباء

$$371750 = 67500 - 303250$$

ولحساب الضريبة المستحقة على المؤسسة يتم تحديدها بناء على السلم الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي.

ومنه فالضريبة المستحقة على هذه المؤسسة في 51525

الضريبة الصافية المستحقة = الضريبة الخام - القرض الضريبي

$$6525 = 51525 - 45000$$

إذن الضريبة على الدخل الإجمالي هي: 6525

### 3. النتائج المستخلصة من الدراسة:

إن هذه النتائج التي تم التوصل إليها من خلال قيامنا بدراسة ميدانية على مستوى قباضة مازونة تتمثل فيما يلي:

1 - إن القباضة تلعب دورا كبيرا في محاولة توطيد العلاقة مع المكلفين وتنتهج سبل عديدة من أجل تحقيقي

هدفها المرجو وهو تحصيل الضريبة من الممولين مع مراعاة الحالة المادية للمكلف.

2 - إن الإجراءات التي تتبعها القباضة هي بمثابة عدة فرص تقدم للمكلفين من أجل القيام بتسديد

مستحقاقهم قبل اتخاذ إجراءات ردعية وهذا واضح في المهلة التي تعطى لها القباضة للمكلف.

3 - إن هذه الإجراءات غالبا ما تكون عائقا في سير عملية التحصيل وذلك لما يترتب عنها من إضاعة

للوقت ، حيث هناك حالات تجد القباضة نفسها أمام واقع صعب للتسيير كالحجز أين يتعذر عليها

التحكم في مواردها.

4 - إن لكل نوع من الضريبة أهمية أكبر من النوع الآخر، فتمثل الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور

خاصة القسط الأكبر من حاصل الضرائب المباشرة لذا نستنتج أن الدولة تركز على تحصيلها

للضرائب على اليد العاملة.

إن الضريبة على أرباح الشركات تمثل المرتبة الثانية من خلال نسبها، وهي مرتبطة بعدد المؤسسات الموجودة في الدولة سواء كانت شركات متعددة الجنسيات أو شركات وطنية بالإضافة إلى حجم الأرباح الذي تحققه هذه الشركات.

أما الرسوم فأهما يكون كالآتي:

- الرسم على النشاط المهني: يحتل أكبر حصة من مجموع الجباية.
- الرسم الجزافي: يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية
- الرسم العقاري ورسم التطهير: يحتلان المرتبة الأخيرة لأنهما يعتبران أقل أهمية لدى الجماعات المحلية.

## خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل نستطيع القول أن قباضة مازونة تسعى دائما لبعث حوار متواصل وتوطيد العلاقة بينهما وبين المكلفين، والملاحظ هو أن القباضة تتخذ إجراءات تسهيلية لتحقيق الهدف المرجو منها وهو التحصيل الضريبي، وهذا باتخاذ آليات وإجراءات بغية تحصيل أكبر عدد ممكن من النسب الضريبية مع مراعاة حالة المكلف الذي يبقى مساهم في التزاماته.

وهذه الإجراءات هي بمثابة إعطاء عدة فرص للمكلفين للقيام بتسديد مستحقاتهم قبل اتخاذ الإجراءات الردعية التي غالبا ما تمثل عائقا في سير عملية التحصيل وما يترتب عنها من إضاعة الوقت ، حيث هناك حالات أين تجد القباضة نفسها أمام واقع صعب التسيير.

وفي مجمل ما تقوم به القباضة هو تسيير وتحصيل الضرائب والرسوم وفق الآجال المحددة قانونيا.



## تمهيد الفصل :

نظرا للأهمية البالغة للضرائب من جهة واختلاف أنواعها من جهة أخرى، أوجب على مصلحة الضرائب اتخاذ إجراءات وأساليب في فرض وربط وتحصيل الضريبة. لذا سنقوم في هذا الفصل بالتطرق على مختلف المفاهيم المتعلقة بالإدارة الضريبية، وكذا التحصيل الضريبي وأهم الإجراءات المتبعة في تحصيل الضريبة من المكلفين بها.

## المبحث الأول: الممول والإدارة الضريبية

**1. مهام الإدارة الضريبية:** تتدخل الوزارة المكلفة بالمالية في الشأن الضريبي من خلال الإدارة الضريبية التي يختلف

تنظيمها ودرجة استقلالها من بلد لآخر وتقوم عموما بالمهام التالية<sup>(1)</sup>:

- تفسير التشريع الضريبي من خلال إصدار القرارات التنظيمية وتطبيق القانون.
- تحصيل الديون الضريبية من الممولين.
- تقدير الغرامات الضريبية وفوائد التأخير.
- تنظيم وتسيير المصالح الضريبية وضبط انتشارها عبر الأقاليم.
- إدارة الموارد البشرية الضريبية عن طريق تأهيلها وتوظيفها، تكوينها وفق الإجراءات المعتمدة في الإدارات العمومية.
- القيام بالتحقيقات الضريبية في مجال مكافحة الغش الضريبي
- القيام بالمراقبة الضريبية.

(1) - عبد المجيد قدي، دراسة في عمل الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص271.

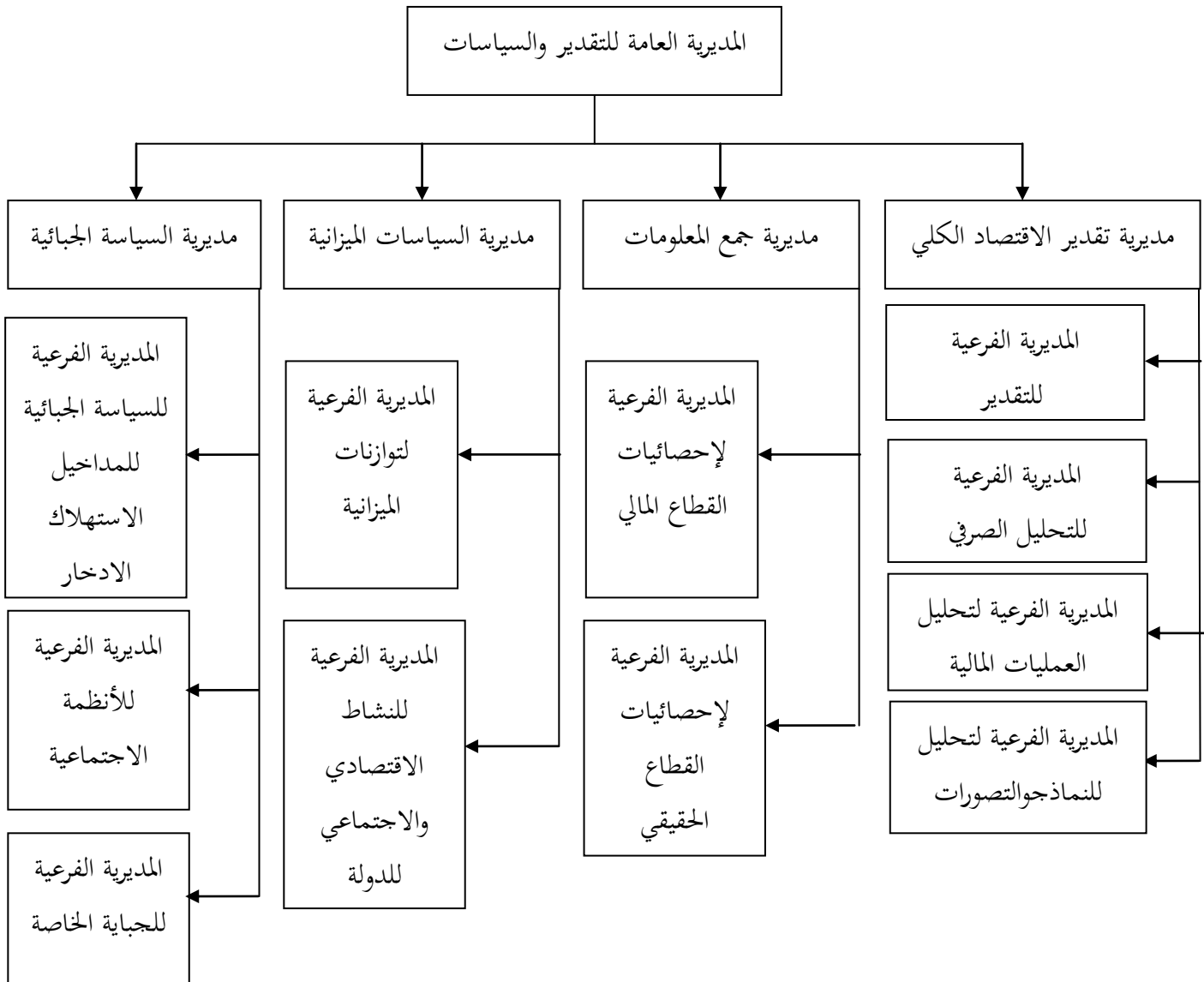
تنظيماً لإدارة الضريبة في الجزائر: في الجزائر هناك فصل بين وظيفة تصور السياسة الضريبية ووظيفة تطبيق السياسة الضريبية ولهذا الغرض تم إنشاء هيكلين.

أ - للمديرية العامة للتقدير والسياسات: تتمثل مهام هذه المديرية فيما يلي:

- إعداد تقديرات الاقتصاد الكلي.
- تحديد أنظمة الإعلام في وزارة المالية.
- إعداد العناصر الضرورية لصياغة السياسات الضريبية.
- إعداد تأطير الاقتصاد الكلي والمالي بقوانين المالية.
- تحضير تقارير تقديم قوانين العمل.
- تصور آثار التدابير ذات الطابع الاقتصادي والمالي.

وتتكون هذه المديرية من أربع مديريات كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): هيكل المديرية العامة للتقدير والسياسات بالجزائر



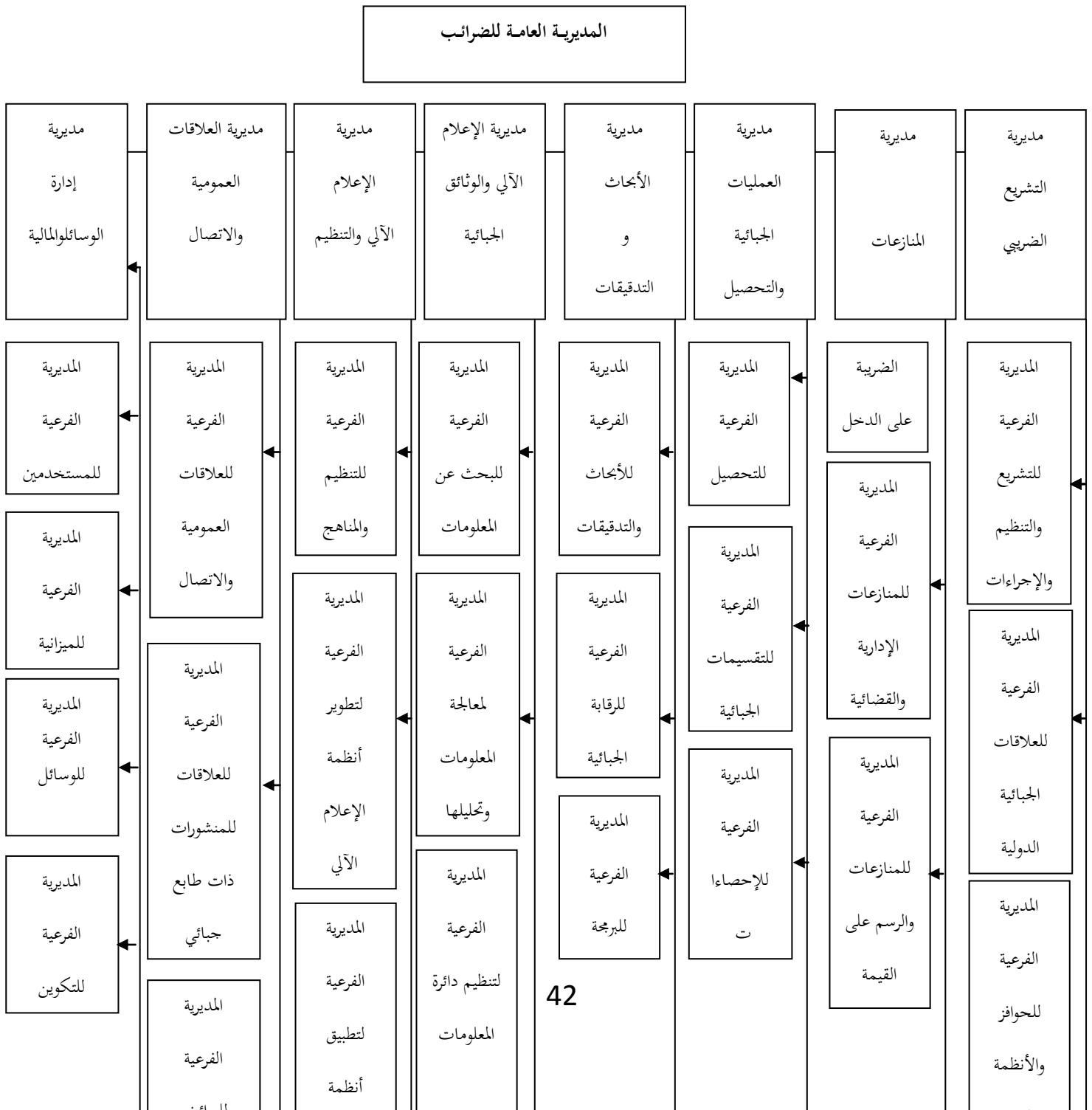
ب - المديرية العامة للضرائب: تتمثل مهام المديرية العامة للضرائب فيما يأتي<sup>(1)</sup>:

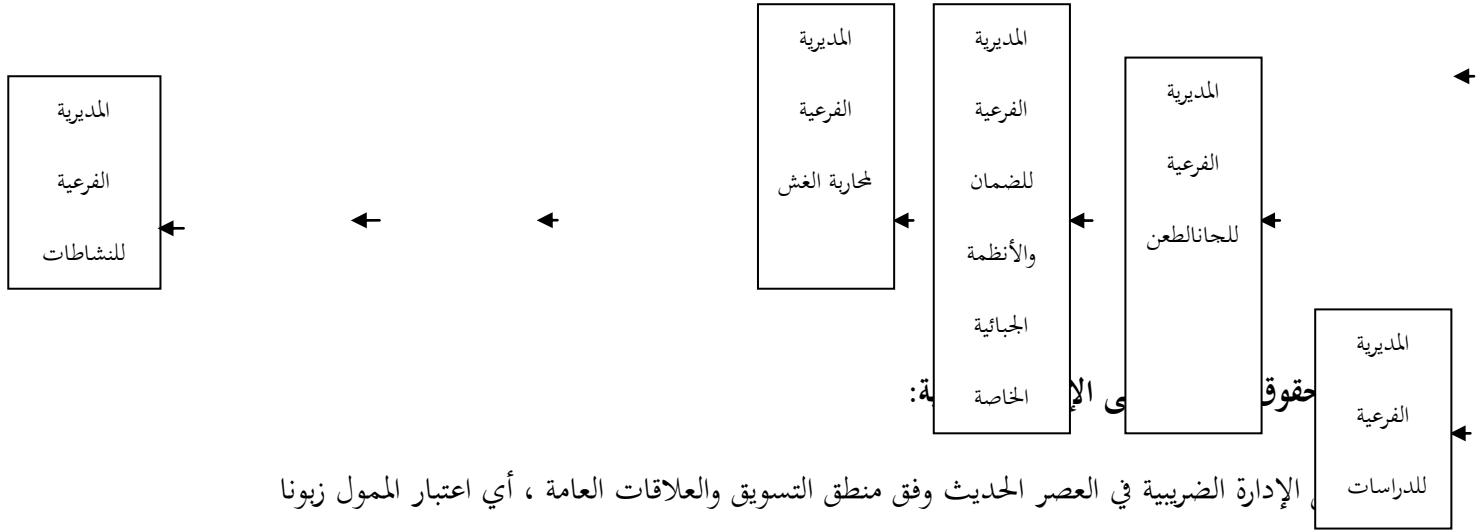
(1) - عبد المجيد قدي، مرجع سابق الذكر، ص 276.

- السهر على دراسة واقتراح وإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية وكذا تنفيذ التدابير الضرورية لإعداد وعاء الضرائب وتصنيفتها وتحصيلها والحقوق والرسوم الجبائية وشبه جبائية.
- السهر على تحضير ومناقشة لاتفاقيات الجبائية الدولية والاتفاقيات الدولية التي تحتوى على أحكام جبائية أو شبه جبائية.
- السهر على التكفل بالمنازعات الإدارية والقضائية المتعلقة بالضرائب والحقوق والرسوم أيا كانت طبيعتها.
- توفير أدوات تحليل ومراقبة تسير مردودية مصالح الإدارة الجبائية لاسيما مؤشرات نجاعة المصالح الجبائية.
- السهر على تحسين لمصالح الجبائية المكلفين بالضريبة.

وهي تتكون من 08 مديريات كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): هيكل المديرية العامة للضرائب بالجزائر





الإدارة الضريبية في العصر الحديث وفق منطق التسويق والعلاقات العامة ، أي اعتبار الممول زبونا ومستهلكها تسعى إلى رضاه ولهذا نحاول أن توفر له مجموعة من الخدمات ينظر إليها على أنها حقوق للممول وهي<sup>(1)</sup>:

- الحق في الإعلام، المساعدة، الاستماع إليه.
- الحق في الطعن.
- الحق في عدم دفع أكثر من المبلغ العادل للضريبة
- الحق في احترام الحياة الخاصة..
- الحق في المعرفة الدقيقة للوضعية الضريبية.
- لحق في ضمان السرية.

### 3. جودة الإدارة الضريبية: تقوم جودة الإدارة الضريبية على مجموعة من العوامل<sup>(2)</sup>:

(1) - عبد المجيد قدي، نفس المرجع السابق، ص 291.

(2) - نفس المرجع السابق، ص 293.

- **الفهم المبني على معرفة الحقائق التجارية:** على الإدارة الضريبية أن تكون في مستوى فهم السياق الذي تتم

فيه العمليات التجارية ودوافعها ويتطلب منها هذا بالإضافة إلى معرفة التشريع الضريبي والمعايير المحاسبية إدراك مجموعة من العناصر أبرزها:

- الطريقة التي تتم بها المنافسة إلى مستوى السوق العالمية الوطنية ، الجهوية، والعالمية.

- التحكم في مفاهيم التخطيط الاستراتيجي والتجاري.

معرفة أساليب إعداد الوضعيات المالية وأشكال الاتصال المالي وحاسبة الشركات المدرجة في السوق المالي.

- **النزاهة والتجرد:** لا بد أن تظهر الإدارة الضريبية مستوى عاليا من الانسجام والموضوعية في معالجة المشكلات،

ويرتبط هذا بالمقارنة العامة المعتمدة والتي لا بد أن تكون منسجمة وتؤدي إلى تحديد سليم وصحيح للضريبة، وليس إلى تعظيم الإيرادات الضريبية.

-**النسبة:** تتصل العلاقات التي تربط الإدارات الضريبية بالمولدين خصوصا بالمراقبات الضريبية التي لا بد أن تكون

معقولة متوازنة مناسبة، وتتعلق النسبة باختيارات الإدارة الضريبية فيما يتعلق بتخصيص الموارد.

-**تكلفة التحصيل الضريبي:** وتقاس بالعلاقة بين التكاليف الإدارية وحجم الضرائب المحصلة.

مؤشر تكلفة التحصيل = التكاليف الإدارية الضريبية/حجم الضرائب المحصلة.

- **مردودية أعوان الإدارة الضريبية:** ويتم ذلك بمعرفة مساهمة كل عون ضريبي في تحقيق الحصيلة الضريبية ويقاس

بالمؤشر التالي:

مؤشر مردودية العون الضريبي = الحصيلة الضريبية / مجموع أعوان الإدارة الضريبية.

– مؤشر تغطية الإدارة الضريبية: يمكن أن يقاس حجم عدد أعوان الإدارة الضريبية بالنسبة لكل ألف أو مليون ساكن أو بالنسبة لكل ألف أو مليون ساكن ناشط، ويتم استخدام المؤشر بين الناس.

المؤشر الأول: أعوان الإدارة الضريبية / عدد السكان

المؤشر الثاني: أعوان الإدارة الضريبية / عدد السكان الناشطين.

### المبحث الثاني: التحصيل الضريبي

**1. تعريف التحصيل الضريبي:** إن التحصيل بصفة عامة هو ناتج عن ثمره اقتطاعات مستمرة لمدة زمنية معينة، يتميز حسب اختلاف المجالات الناشطة في أي قطاع، بحيث لا يكون إيجابيا بصفة مطلقة أما اقتصاديا وحسب الاعتبار الذي أبداه كل من المفكرين الاقتصاديين "بتالتز" و"كرونو" فهما يحصرانه داخل المؤسسة فيما يسمى بالمردودية ولكن الملاحظ هنا أن النوع يمر بعده مراحل ودراسات وبالتالي التحصيل يخضع لطبيعة النشاط المحدد لطبيعة النشاط المحدد بعمليتي العرض والطلب.

أما فيما يخص المفهوم الضريبي للتحصيل يتميز في كونه اقتطاع مالي لجل الأموال الواجب أدائها من طرف المكلف ولا تكون إلا بعد سنة من النشاط كالضرائب على الدخل الإجمالي IRG أو فوريا كالرسوم TVA ويعرف أيضا : على أنه مجموعة من العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبة المطبقة في هذا الإطار. (1)

وتكون عملية الضريبي بطريقتين وهما (2):

(1) – سايج زبيدة، فعالية التحصيل الضريبي، مذكرة تخرج ليسانس ، جامعة مستغانم، دفعة 2010، 2011، ص 30.

(2) – نفس المرجع السابق، ص 40.

أ- التحصيل الضريبي الإداري: يلجأ المكلف بالضريبة إلى مصلحة لتقدم تصريحاته الضريبية بمحض إرادته دون أي ضغوطات.

ب- التحصيل الضريبي الإجباري: تعرف هذه العملية بالضريبة على الأجور، بحيث تتم في حالة عدم سداد الضريبة في وقتها ، بحيث يقوم القابض باللجوء إلى الحساب البنكي للشخص للمكلف والقيام بعملية خصم الدين أو نسبة الضريبة إن كان لهذا المكلف أموال في البنك ، أما في حالة العكس أو عدم كفايتها لتغطية الدين فعلى المسؤول الضريبي اللجوء إلى الأملاك الشخصية للمكلف كالسيارات الأثاث المنزلية... الخ، ولكن الأمر الأخير غير مطبق في الجزائر عكس الدول الأخرى كفرنسا وغيرها.

- مفهوم الفعالية: يتصف مفهوم الفعالية بالتعقيد لوجود العديد من العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين فعالية المنظمة من ناحية وبين العوامل المؤثرة أو المحددة لها من ناحية أخرى، ويمكن تعريف الفعالية أيضا على أنها: "محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمؤسسة (الإرادات) وما يؤثر فيه من متغيرات داخلية وخارجية لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية قصيرة وبأقل التكاليف ، وبصفة عامة فإن مفهوم الفعالية يتصف بالتركيب والنقد، وحتى الآن لا يوجد اتفاق علمي بين الكتاب والباحثين حول مفهوم محدد يمكن تعميمه"<sup>(1)</sup>

## 2. قواعد التحصيل الضريبي:

### الفرع الأول: المقاييس القانونية لاستحقاق

(1) - عبد السلام أو قحف - اقتصاديات إدارة الاستثمار، بيروت، الدار الجامعية، 1993، ص 109.

تنص المادة 354 من قانون الضرائب المباشرة على "أن الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تكون مستحقة في اليوم الأول من الشهر الثالث من تاريخ التحصيل ، هذه المقاييس تطبق دون الأخذ بعين الاعتبار للسنة التي وقعت عليه الضريبة.

مثلا: التصريح الضريبي على الدخل الإجمالي IRG للسنة 2010 تاريخ التحصيل 2004/01/15 ههذه الضريبة ستحق في 2004/04/01.

### الفرع الثاني: الاستحقاق الفوري للضريبة

إن المدة 03 أشهر التي تمثل الزمن العادي للاستحقاق الممنوح للمكلف تشكل على ضمان التحصيل العادي للضريبة ، كما تسهل التهرب في أدائها كما تتحتم على المشرع في بعض الظروف إسقاط هذه المدة واعتبارها مستحقة ابتداء من تاريخ بداية تحصيلها، وغالبيتها ينتج عن ممارسة حق خاص لمراقبة المكلف لارتكابه أي مخالفة.

### الاستحقاق الفوري لممارسة حق خاص:

#### 1- تحويل الخاضع للضريبة إلى خارج اختصاص القباضة:

عند انتقال المكلف بالضريبة إلى خارج اختصاص القباضة ، فإن دينه الجزائي يعتبر مستحق فورا ، إلا إذا قدم ضمانات تثبت مقره الجديد وهذا المبدأ موضح في المادة 1188 من القانون المدني "أن الدين التي يقل من ضمانات تسديد ما عليه لدائنه مجرد من حقه من الاستحقاق.<sup>(1)</sup>

في حالة وجود مقره الجديد مؤجر باسم شخص آخر فإن تصريحه يعتبر ملغى.

(1) - المادة 1188 من القانون المدني.

**2- بيع إرادي أو إجباري:** عندما تباع ممتلكات المكلف بالضريبة والتي تعتبر ضمانات للخزينة إما إراديا أو إجباريا فدينه يستحق فورا.

**3- بيع أو إيقاف النشاط:** في حالة بيع أو إيقاف النشاط فإن الضريبة على الدخل المحقق يسوي بمداول فردية أو تستحق فورا.

**4- الإفلاس أو التصفية القضائية:** حسب نص القانوني التجاري فإن الدائن الذي يكون في حالة الإفلاس أو تصفية قضائية فإن دينه يستحق فورا، يعلن الإفلاس والتصفية القضائية بحكم قضائي.

### 3. الإعفاءات الضريبية:

**أ- تعريف العفو الضريبي:** وردت عدة تعاريف للعفو الضريبي من بينها تعريف Alm سنة 1998 فاعتبر العفو الضريبي أنه "يسمح للأفراد والمؤسسات بدفع ضرائبهم السابقة غير المصرح بها دون أن يكونوا موضوعا لكل أو بعض العقوبات المالية الضريبية المترتبة عادة عن اكتشاف ممارسات التهرب الضريبي"<sup>(1)</sup>.

**ب- أنواع العفو الضريبي:** يمكن استخدام عدة معايير لتصنيف العفو الضريبي وهي كما يلي<sup>(2)</sup>:

\* **حسب الهيئة أو السلطة المانحة للعفو الضريبي:** فالعفو الضريبي يمكن أن يكون بموجب قانون مصادف

عليه من البرلمان ، وفي بعض البلدان يمكن أن يكون العفو موضوعا لاستفتاء شعبي، كما يمكن أن يكون صادرا

عن الحكومة بموجب قرارات أو مراسيم تنفيذية ، كما نجد في بعض الحالات عفوا ضريبيا صادرا بموجب قرارات

تقديرية للإدارة الضريبية ومنه تنتج الأنواع التالية:

- عفو صادر بموجب استفتاء شعبي

(1) - عبد المجيد قدي، نفس المرجع السابق، ص 235.

(2) - نفس المرجع السابق، ص 236.

عفو صادر بموجب قانون

عفو صادر بموجب نص تنفيذي

عفو صادر بموجب قرارا تقديري للإدارة الضريبية

\* حسب المدة الزمنية: وحسب هذا المعيار يمكن التمييز بين

-العفو الدائم: هذا العفو غير محدد بالزمن ، وهذا العفو ليس نتيجة نص تشريعي أو تنفيذي أو قرار إرادي وإنما

نجد الأنظمة الضريبية في بعض البلدان تتضمن عفو ضريبيا دائما يسمح للمولين بإعادة الضرائب في أي فترة،

وبهذا يعتبر هذا العفو جزءا من التشريع العام.

- العفو المؤقت: وهو عفو محدود بالزمن ويكون في الغالب الحالات موضوع إجراءات تشريعية ، تنفيذية او

إدارية استثنائية.

\* حسب وتيرة العفو: تعتبر وتيرة العفو عن عدد المرات التي يمنح فيها العفو خلال فترة زمنية معينة، ومنه يمكن

التمييز بين

- العفو الضريبي ضعيف الوتيرة: ويكون ذلك عندما يمنح مرة واحدة.

-العفو الضريبي مرتفع الوتيرة: ويكون لك عند ما يأخذ الشكل التناوبي.

\* حسب مدى تخفيض العقوبة: وينقسم إلى :

- عفو المراجعة: ويكون بمنح الفرصة للممول للتصريح بالضرائب المتهرب كمن يدفعها في الماضي من دون

عقوبات.

-عفو الإرجاع: ويكون بمنح الفرصة للمول بالتصريح بالضرائب المتهرب منها مع استفادتهم من عقوبات مخففة أو مقلصة.

\* حسب مدى تخفيض أو إلغاء الفوائد: يتعلق العفو الضريبي بالضرائب غير المصرح بها في الماضي ويمكن التمييز بين

- العفو الضريبي المؤدي إلى مسح الفوائد: حيث يتم مسح الفوائد المترتبة عن المبالغ المتهرب منها فضلا عن التغاضي عن العقوبات الضريبة والمدنية.

-العفو الضريبي المؤدي إلى مسح الغرامات والعقوبات: ويكون ذلك بإخضاع المبلغ المتهرب منه للحسم الزمني، انطلاقا من اعتبار الفائدة ليست بعقوبة.

\* حسب مدى التصريح: وهنا نجد في أنواع من العفو الضريبي وهي:

- عفو لا يمنح إلا لغير المقيمين في السجل الضريبي.

-عفو يمنح للمولين الذين صرحوا جزئيا بضرائبهم للتصريح بها كاملة.

\* حسب معيار الفترة الضريبية: ويتعلق بعدد الندوات أو الفتراتالضريبية المعنية بالعفو، ويمكن أن يكون العفو

الضريبي

- متعلقا بالفترة الضريبية الجارية

-متعلقا بالفترات الضريبية السابقة

ج- أهداف العفو الضريبي: يسعى العفو الضريبي إلى تحقيق مجموعة من الأهدافأهمها<sup>(1)</sup>:

(1) - عبد المجيد قدي، نفس المرجع السابق، ص 241.

أ- زيادة حصيلة الضريبة للدولة: تسعى الحكومات إلى زيادة الحصيلة الضريبية من خلال جمع حصائل كانت خارج سيطرة النظام الضريبي والتي يمكن جمعها من غير إجراءات العفو الضريبي وهذا بتوفير مبلغ العقوبات عن عاتق الممولين.

ب- دعم النمو الاقتصادي: يهدف العفو الضريبي إلى جذب رؤوس الأموال إلى الاقتصاد قصد رفع معدل النمو، ويكون ذلك بإعادة إدماج رؤوس الأموال العاملة في دائرة الاقتصاد الخفي إلى دائرة الاقتصاد الرسمي من جهة وعودة الأموال المهاجرة من الخارج.

### المبحث الثالث: مراحل و طرق التحصيل الضريبي

1. أجهزة التحصيل الضريبي: نظرا للدور الكبير الذي لعبته الحصيلة في الضريبة في تمويل النشاط الاقتصادي

وتطويره وجدت الدولة الحديثة نفسها مضطرة لإنشاء أجهزة ضريبة مهمتها السهر على التسيير في تحصيلها وبعدها لإنشائها قرار إداري من قبل وزير المالية، أ ومدير القسم المالي و الضريبي في الوزارة ويعهد إليها بالقيام بعمليات التحصيل مع التذكير بأن قرارات إنشائها تشتمل: تحديد موظفيها ، مجالات أعمالهم، نشاطاتهم وواجباتهم وكيفية تعاملهم مع الممولين وعلى إدارتها ومناطقها الجغرافية... الخ

ويختار المواطنون عادة من ذوي الخبرة الفنية في المجالات الضريبية وخاصة الجبائية ومن ذوي الالتزام السلوكي والخلقي ومن يتقنون استعمال الأساليب الجبائية البيئية، والغير المنفردة مع الأفراد الممولين كما أنه يتعين:

أ على صاحب الإيراد الذي يتسلمه أن يسدد لضريبة من قيمة الأداء التي حصل إلى المأمورية المختصة

خلال 15 يوما من تسلمه الإيراد مرفقا به بيان يوضح به نوع كل هذه الإيرادات ومصادرها.

ب إذا كان التحصيل عن طريق بنك أو شركة أو منشأة فعليها أن تكلف وتؤثر على المحافظة بقيمة المبالغ المطلوب حجزها من الإيراد مع الالتزام بتورية المبالغ المحررة خلال الخمسة أيام من كل شهر لما يكون قد حجز لحساب مصلحة الضرائب خلال الشهر السابق علاوة على الالتزام الدائن عند تسديد أي مبالغ عائدة بتزويد نسبة 32% من خلال خمسة عشر يوم من تاريخ مبلغ الدين<sup>(1)</sup>.

## 2. طرق ومراحل التحصيل الضريبي

**1.2. طرق ومراحل التحصيل الضريبي:** تتخذ الإدارة الضريبية طرقاً مختلفة لتحصيل الضرائب وذلك حسب طبيعة كل ضريبة، بحيث نختار لكل ضريبة طريقة التحصيل المناسبة والملائمة دون تعسف أو تعقيد في إجراءاتها الإدارية، إذ تسعى إلى الحد من حساسية الممول اتجاه الضريبة وتشير أنه توجد عدة عوامل تؤثر اختيار أسلوب التحصيل تتمثل في<sup>(2)</sup>:

درجة الوعي الضريبي ، التقدم لاقتصادي ، كفاءة الإدارة الضريبية ودرجة التقدم الحضاري.

وتتمثل هذه الطرق في ثلاثة أساليب:

أ - أسلوب الوفاء المباشر: حيث تتولى الإدارة ممثلة في أجهزتها الضريبية بالتحصيل المباشر لها من الأفراد

الممولين أو الشركات أو المؤسسات المكلفة بدفع الضرائب، وذلك بدفع الممول قيمة الضريبة

المستحقة مباشرة لإدارة الضريبة التي قد تسمح للممول بدفع الضريبة في شكل دفعات من

خلالها يدفع أقساط دورية خلال السنة وذلك حسب قيمة الضريبة المستحقة عند السنة السابقة ثم

(1) - مورسي صادق، قضاء منازعات الضرائب ، دار الكتب القانونية لـ لة الكبرى، لبنان، 1999، ص ص 10-11.

(2) - أحمد فريد مصطفى ، سمير محمد السيد حسن، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1989، ص 200.

تتم السنوية النهائية للضريبة بعد حسابها، بحيث يسترجع الممول ما قد يزيد عن قيمة الضريبة المحسوبة.

**ب - أسلوب الأقساط المقدمة:** تتبع طريقه المقدمة دفع الأقساط الدورية خلال السنة المالية بالاسترشاد بالضريبة المستحقة في السنوات السابقة على أن تتم التسوية النهائية للضريبة المستحقة خلال هذه السنة أو ما يقل عنها وتعتبر هذه الطريقة وسيلة جيدة لتزويد الخزينة العامة بسيل من الإيرادات على مدار السنة.

والذين يبادرون إلى دفع الضرائب بالذهاب بأنفسهم إلى أجهزة التحصيل أو إلى من يمثلها من الإيرادات أو البنوك.

**ج- أسلوب الحجز على المنبع:** يسمى بالاقطاع من المصدر، حيث يكلف المسؤول عن جبايتها باقتطاعها من وعائها قبل تسليمه إلى صاحبه، ومن ثمة يتسلم المكلف، دخله طافيا مخصوما منه الضرائب المستحقة عليه، مما يخفف حدة حساسية اتجاه الضريبة.

يسمح هذا الأسلوب بتزويد الدولة بحصيلة ضريبية مستمرة على مدار السنة، إذ تطبقه الإدارة في الفترة التي يحصل فيها الممول على الدخل ولا تنتظر إلى نهاية السنة، ضف إلى ذلك فهي تتجنب أي هرب ضريبي بحيث تكلف شخص آخر بحجز قيمة الضريبة المستحقة ثم دفعها لخزينة الدولة دون وجود أي مصلحة في مساعدة المكلف القانوني على التهرب من الضريبة.<sup>(1)</sup>

(1) - د. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مطبعة دار هومة، 2003، ص ص 113-114.

## 2.2. مراحل التحصيل الضريبي:

قبل التطرق إلى مراحل التي تمر بها عملية التحصيل الضريبي لابد أن يكون المكلف على استعداد وقابليته للدفع، ولكي يكون له كذلك لابد أن يصرح بوجود نشاط تجاري يخضعه للضريبة، ولذا يجب عليه أن يقوم بتكوين ملف جبائي يودعه لدى مفتشيه الضرائب التابعة لمنطقته، ويشمل الملف ما يلي<sup>(1)</sup>:

## ● بالنسبة للأشخاص الطبيعيين:

- شهادة الميلاد الأصلية
- شهادة الإقامة
- نسخة من عقد الكراء أو الملكية
- طلب خطي للوضعية الجبائية
- تقرير المحضر القضائي

## ● بالنسبة للأشخاص المعنويين (المؤسسات):

- شهادة الميلاد الأصلية للمسير وشركاه
- الهيكل التنظيمي للمؤسسة
- عقد الكراء أو الملكية
- شهادة الإقامة للمسير وشركاؤه

(1) - مورسي صادق، قضاء منازعات الضرائب ، دار الكتب القانونية الجلة الكبرى، لبنان ، 1999، ص ص 10-11.

- طلب خطي للوضعية الجبائية

- تقرير المحضر القضائي

**1- إخضاع المكلف لنظام جبائي معين:** هناك نوعان من الأنظمة الجبائية في الجزائر وهما النظام الحقيقي

والنظام الجزائي ويتم اختيار النظام المناسب للمكلف حسب طبيعة النشاط التي يمارسها، إذا كان المكلف عبارة

عن شخص معنوي أو مستورد أو بائع جملة فإنه يخضع تلقائيا للنظام الحقيقي ، أما بالنسبة للنشاطات الأخرى

فيكون تحديد نظام الإخضاع حسب رقم الأعمال المحقق التي يكون وفقا لطبيعة النشاط.

**أ - النظام الحقيقي:** يخضع لهذا النظام كل من :

- عمليات البيع بالجملة

- العمليات التي يقوم بها الوكلاء المعتمدون

- عمليات إيجار العتاد أو السلع الاستهلاكية الدائمة ما عدا الحالات التي تكتسي طابعا ثانويا أو ملحقا

بالنسبة للمؤسسة صناعية أو تجارية

- عمليات التجارة المتعددة وتلك تقوم بها المساحات الكبرى

- عملية متعلقة ببيع الأدوية والمنتجات الاستهلاكية

- موزعوا محطات الوقود

- المكلفون بالضريبة الذين يقومون بعملية التصدير والاستيراد

- الأشخاص الذين يقومون بعمليات البيع للمؤسسات المستفيدة من الإعفاء المنصوص عليه في

التنظيم المتعلق بالمحروقات

- الفرازون وتجار الأملاك وما شابههم وكذا منظموا العروض الألعاب والتسلية بمختلف أنواعها

ب - النظام الجزائري: يخضع لهذا النظام كل من:

- الأشخاص الطبيعيين الذين تتمثل تجارهم الرئيسية في بيع البضائع والأشياء عندما لا تتجاوز رقم

أعمالهم السنوي ثلاثة ملايين دينار بما في ذلك الحرفيين التقليديون الممارسون لنشاط حرفي.

- الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون أنشطة أخرى عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثة

ملايين دينار

- ويبقى المكلف تحت هذا النظام مدة سنتين قابلة للتجديد إما بنسبة مرتفعة أو منخفضة.

- أما النظام الحقيقي فهو يتعامل مع النسب متغيرة حسب تغير رقم الأعمال المحقق مع هذا يتطلب

عملا ميدانيا أكثر أهمية من النظام الجزائري نظرا لأهمية المبالغ المتغيرة الخاصة بالنظام الجبائي.

- ولكن يبقى لكلا النظامين مزايا وعيوب:

- مزايا النظام الحقيقي: يتميز هذا النظام بما يلي:

- ربح الزبائن

- استرجاع مجموع الرسم على القيمة المضافة TVA

- إمكانية التعامل مع المؤسسات الكبيرة

- عيوبه:

- يعرض على المكلف مسك محاسبة منظمة

- الدفع يكون شهريا

- صعوبة تحديد رقم الأعمال الحقيقي

- مزايا النظام الجزائري: تتمثل مزايا النظام الجزائري في أنه:

- لا يفرض على المكلف مسك محاسبة منظمة والدفع يكون فصليا

- أما عيوبه: فهي تتمثل في:

- رقم أعمال مفتوح إداريا بالتنسيق مع المكلف

- في بعض الأحيان لا يطابق الأعمال المحققة

- مجموع الرسم على القيمة المضافة غير مسترجع

## 2- تحضير الإشعار بالدفع وتحصيل الضريبة

تقوم المفتشية بتحضير وإرسال الإشعار بالدفع المكلف ثم تقوم بالتوجه إلى القباضة بعد حصوله على هذا الإشعار

ويكون سنويا ويخص الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والضريبة على أرباح الشركات IBD.

### - الإشعار بالدفع الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي IRG:

تقوم المفتشية بإرسال هذا الإشعار سنويا ، في شهر جانفي من السنة الموالية لسنة التي يتم فيها تحقيق الدخل من

طرف المكلف الذي يقوم بملاً هذه الوثيقة التي تسمى Go1 وإعادتها قبل 1/4 من السنة التي يتم فيها تحقيق

الدخل.

وإذا تأخر المكلف عن تسديد في الآجال القانوني تفرض عليه غرامة قدرها 10% إذا كان التأخير بشهر يمكن

أن تصل مبلغ الغرامة إلى حد أقصى 25% بعد الشهر الأول ومهما كانت مدة التأخر.

وبعد لإيداعها من طرف المكلف تقوم المفتشية بنقل المعلومات إلى وثيقة أخرى تسمى Primatice مدون

عليها واسم واللقب والرقم لجبائي مبلغ الدخل الغرامة ، العنوان تبعث المفتشية وثيقة Go1 إلى الميكانيوغرافي الطي

يقوم بنقل المعلومات الموجودة عليه وحساب الضريبة على الدخل، ثم يقوم بنقلها على وثيقة أخرى تسمى الإشعار بالدفع.

### - الإشعار بالدفع الخاص بالضريبة على أرباح الشركات:

تقوم المفتشية بإرسال هذا الإشعار سنويا، في شهر جانفي من السنة الموالية التي يتم فيها تحقيق الربح وتقوم بنفس العملية المتعلقة بتحصيل للضريبة على الدخل الإجمالي.

وعند وصول الإشعار بالدفع يتجه المكلف إلى قباضة الضرائب ويقوم بتقديم هذا الإشعار إلى أمين الصندوق الموجود في مصلحة الدفع، أين يكون دفع مبلغ الضريبة بمختلف طرف الدفع التي يمكن للمكلف الدفع بها ويكون إما الدفع نقدا أن يقوم أمين الصندوق بتحرير وثيقة الاستلام **Quittance** مقابل دفع مبلغ لضريبة وتتضمن هذه الوثيقة البيانات التالية:

- الرقم الجبائي

- مبلغ غرامة التأخر

- نوع الضريبة المدفوعة

أو الدفع يكون عن طريق الشيك أو الصك البريدي ، فيقوم أمين الصندوق بتحرير وصل استلام ويقوم بإرسال الشيكات إلى الخزينة الولائية مرفقة بوثيقة تسمى **H10** التي يقوم بتحويلها إلى البنك المركزي .

### 3- الإجراءات الإجبارية عند رفض تسديد الضريبة:

تتمتع الإدارة الضريبية عند إجراءات إجبارية على الأطراف الراضية لأداء واجباتهم الضريبية سواء بالنسبة للمدنيين الذين ينتمون إلى القطاع الخاص أو بالنسبة للمؤسسات المنتمية إلى القطاع العام.

### 1.3. الإجراءات الإجبارية ضد المدنيين الذين ينتمون إلى القطاع الخاص:

أ- إعلام الجمهور: ويتم ذلك إما عن طريق ما يلي<sup>(1)</sup>:

● **المعلقات والملصقات:** ويكون هذا التبليغ على المستوى الوطني عن طريق البيانات في الجرائد اليومية

والأسبوعية، أو على المستوى المحلي عن طريق الملصقات في الأماكن العمومية كمقر البلدية، مصالح

الضرائب... الخ

وهذا التبليغ يقتصر على تذكير:

- ضرورة تسديد المكلفين لمستحقاتهم من الضرائب والرسوم في المهلة المحددة بالنسبة للسنة الجارية

والسنوات المتبقية.

- إمكانية جدولة تسديد المستحقات في حدود المعقولة مع وجب احترامه للوقت المحدد له.

- في حالة عدم احترام مهلة الجدولة يحال الشخص للمتابعة وقد تصل إلى الحجز التنفيذي أو

الاعتراض لحسابه البنكي.

● **الإشعار بالتسديد:** كل المكلفين المتأخرين يخبرون بإشعار أخير لتسديد المبلغ المفصل لكل سنة حسب

طبيعة الضرائب والرسوم المستحقة وما سوف يتعرضون إليه إذا لم يقوموا بواجبهم الجبائي.

ب- تطبيق عملية القهر:

● **اختيار المكلفين:** يتم في البداية اختيار من 20 إلى 30 مكلف وذلك من طرق القباضة من بين أكثر

الأشخاص المثمرين ولديهم بعض الاعتبار في بلدهم وهذا كالاتي:

- العملية يجب أن تتم بحضور نائب مدير التحصيل أو رئيس مكتب التحصيل وذلك باختيار:

(1) - سعيد عبد العزيز عدنان، النظم الضريبية ، الدار الجامعية، بيروت ، 1985، ص 85.

- عشرة (10) مكلفين لديهم ديون جبائية أكثر من 500000 دج
- خمسة عشر (15) مكلف لديهم ديون جبائية تتراوح ما بين 100000 دج و 500000 دج.
- خمسة مكلفين لهم ديون جبائية أقل من 100000 دج.
- **مرحلة التراضي:** يتم استدعاء المكلفين المختارين أول مرة لإخبارهم بطبيعة وتفصيل الضرائب الملزومون بها في حالة عدم قدرتهم على دفعها يتم وضع جدول تسديد معقول ويتم الامضاء على تعهد باحترام هذا الجدول.
- في حالة عدم التزامهم بالتعهد، يتم استدعائهم مرة أخرى بعد 05 أيام، ويتم إيداع كل هذه المساعي في مرحلة التراضي.
- **تطبيق المتابعة:** عندما لا تأتي المساعي السابقة نتيجة في 10 أيام يتم المرور هنا إلى أقصى درجات المتابعة.
- **إعلان الحجز على الحساب:** تتم إرسال إعلان الحجز على الحساب إلى البنك الحساب البريد الجاري أو الخزينة... الخ يعرض فيه رفض المكلف عن دفع الضريبة.
- **تطبيق الحجز:** يمكن للقابض تطبيق الحجز والذي يجري كما يلي:
  - في مكان النشاط: وهنا يحجز على العناصر المادية للمحل التجاري
  - في مكان السكن: تحجز كل الأملاك المتاحة
  - سهر القابض على تنفيذ عملية الحجز لتفادي أي نزاع أو جدل

- بيع الأشياء المجوزة: يجب أن نبدأ عملية البيع في المهلة التي يسمح بها القانون، ولا يمكن إيقافها في أي حال من الأحوال إلا إذا تم التسديد الجبائي والمصاريف المتفق عليها.
- عند التاريخ المحدد في الإعلان يتم بيع الأشياء المحجوزة، قيمة هذه الأشياء يجب أن تقدر بأقل ثمن.

### ج- تجديد مراقبة العمليات:

يجب أن تحدد هذه العملية لإقناع كل المكلفين بأنها ليست مجرد عمل منفرد أو عملية مؤقتة. يقع على عاتق القباضين مسؤولية هذه العملية ويقوم مسؤولي إدارة القباضة الولائية (نائب مدير التحصيل أو عمليات الجبائية ورؤساء المكاتب المعنيين) التأكد من اتباع تحري الكشوفات المرسله إليهم كل 03 أشهر. على مدار الضرائب الولائية المشاركة الكلية لتنفيذ وتجديد هذه العملية بالمتابعة اليومية لأنه في مدة محدودة تكون عملية القهر لا تخص إلا فئة قليلة من المكلفين.

كما يجب على المدير الولائي أن يرسل إلى مديرية العمليات الجبائية وإلى المديرية الجهوية للضرائب (DRI) تقرير شهري يخص كل العمليات المحررات من أجل تحسين عملية التحصيل الضريبي.

### الإجراءات الإجبارية لتحصيل الديون الجبائية للمؤسسات المنتمية إلى القطاع العام<sup>(1)</sup>:

تتلقى الإدارة الضريبية صعوبات كبيرة في تحصيل الدين الجبائي والذي هو مورد جدهام للمؤسسات والمنظمات التابعة للقطاع العام على المستوى الوطني أو المحلي.

إن التقليل المالي لعدد كبير من المؤسسات والمنظمات وقلة النتائج المحصلة عليها من طرف مصالح الضرائب محاولة استرجاع الضرائب والرسوم المستحقة، أدى إلى تفاقم الدين الجبائي للقطاع العام سنة بعد أخرى.

(1)- المراسي السيد الحجازي، النظام الضريبة والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص 68.

أ- عملية تحصيل الديون الجبائية للمؤسسات التابعة للقطاع العام يتعهد بتسديد الدين الجبائي عن طريق السحب الأتوماتيكي من المداويل:

يتمثل هذا الإجراء في إمضاء المؤسسة أو المنظمة العمومية المدنية بتعهد تسديد الدين الجبائي عن طريق السحب من الواردات المسجلة في حسابهم البنكي.

يعتبر هذا التعهد كأمر عام من المؤسسة إلى البنك الماسك لحسابهم للشروع في السحب ودفعة شهرية بشيك بنكي إلى القباضة.

#### مؤسسات ومنظمات القطاع العام بعملية السحب من الواردات:

هذه العملية مفتوحة لكل المؤسسات والمنظمات العمومية المدنية ببقايا ديون جبائية وكذا الذين استفادوا في بداية تطبيق مرسوم الإجراءات الإجبارية لتحصيل الديون الجبائية للمؤسسات العمومية بمجدول تسديد ديونهم الجبائية وتظهر هنا حالتين:

- من جهة مؤسسات المنظمات القطاع العام المدنيين ببقايا جبائية الذين يسددون بانتظام ديونهم الجبائية والرسوم المندرجة من نشاطاته للسنة الجارية.

- من جهة أخرى المؤسسات والمنظمات العمومية التي هي في إعادة الهيكلة المالية والتي لا يستطيع تسديد واجباتهم الجبائية العادية ولا تستطيع تسديد ديونها الجبائية المتراكمة في العمليات السابقة.

- إضافة إلى عملية التحصيل الديون الجبائية ، الهدف الأساسي هو دفع هذه الفئة من المؤسسات أو المنظمات العمومية لوجباتهم الجبائية يطلب منهم إمضاء تعهد واضح للتوصل خلال السنة تأدية واجباتهم الجبائية العادية بصفة منتظمة حسب تدهور حالتهم المادية.

### ضمانات التحصيل الضريبي:

- لقد قطعت التشريعات المالية والقانونية أشواطاً كبيرة فيما يتعلق بتوفير ضمانات التحصيل الضريبي وهذا حتى تضمن الحكومات الحصول على الأموال الضريبية على الأموال المقدرة والمرسومة، ويكون ذلك بتقرير هذه التشريعات لتعليمات وقواعد تتعلق بالتحصيل بعيداً لاعتن شواهد العدالة والمعاملة اللينة.
- كما تبين هذه القواعد على مظاهر السلوم والإلزام الأخلاقي وتكريسها في نفوس الممولين وكذلك على مظاهر الإجراءات الإدارية، والقانونية الكفيلة بضمان تحصيل الضرائب وعلى اختلاف أنواعها ومن هذه الضمانات الإجراءات الإدارية في تحصيل الضرائب ما يلي<sup>(1)</sup>:

- امتياز دين الضريبة على غيره من الديون
- حق الإدارة في الاطلاع على أوراق وملفات ودفاتر وحسابات الممولين
- عدم جواز المساواة بين دين الضريبة وبين دين الممولين الآخرين
- الحجز الإداري والاقتطاع عند المنع للضريبة من أموال الممولين
- تكليف الممول تقديم الإقرارات المالية عن نشاطاته المالية والتجارية
- توقيع العقوبات البدنية والنفسية والمادية والمعنوية على الممولين الممتنعين

(1) - غازي غاية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق ، عمان ، 1998، ص 17.

- دفع الممول للضريبة مسبقا وقبل المطالبة باستردادها وخاصة عند الزيادة عن مقدارها عملا بالقاعدة

"أدفع ثم أسترد"

- عطاء حوافز فيشكل خصومات أو مكافأة للملتزمين بدفعها وفي الأوقات المناسبة

- عدم وقف دفع الضريبة في أحوال رفع دعاوي بالتظلم منها

### 3. مشاكل التحصيل الضريبي:

**1- مشاكل التحصيل الضريبي:** توجد عدة عوامل تعيق فعالية التحصيل الضريبي كما ينعكس سلبا على دور

وأهمية الضريبة في المجتمع لذلك يجب معالجتها وتجنبها قدر الإمكان ، وتمحور هذه العوامل فيما يلي<sup>(1)</sup>:

#### - الجمود الضريبي:

يؤدي بقاء أي نظام ضريبي لفترة زمنية طويلة إلى خلق تقاليد فنية وإدارية ترتبط بطبيعة عناصر أوعية الضرائب من

جهة و بإجراءات تقديرها، ربطها ، تحصيلها، وتنظيم إدارتها من جهة أخرى، وينشأ ارتباط كل من المكلفين

والإدارة الضريبية بهذه التقاليد.

كما يصعب إحداث أي تغيير في النظام الضريبي سواء يفرض ضرائب جديدة أو إلغاء وتعديل ضرائب قائمة

لذلك بشكل الجمود الضريبي كعائق كبير لإحداث أي إصلاح ضريبي ، ويعتبر الجمود الضريبي نتيجة لظاهرة

الاعتقاد التي تفسر ببطأ الإجراءات الضريبية ، ويرجع هذا الجمود إلى عاملين أساسيين هما:

(1)- ناصر مراد، مرجع سابق، صص 130-133.

- **التقاليد التقنية:** تتمثل في الاستمرار بإخضاع نفس العناصر المشكلة لأوعية الضرائب المفروضة بصورة تجعل من الصعب إجراء أي تعديل عليها، تفسر هذه الظاهرة بما يعرف بالتحذير الضريبي الذي يعتبر أن الضرائب قديمة أفضل من الضرائب الجديدة ، وذلك من ناحية انخفاض حسابه المكلفين بالضريبة الذين تعودوا على أدائها، وعلى هذا الأساس يجب أن تكون الضرائب الجديدة بسيطة ولا تشكل عبئا ثقيلا على المكلف بحيث في حالة استقرارها يمكن زيادة معدلها أو توسيع وعائها بطريقة تدريجية.
- **التقاليد الإدارية:** تعمل التقاليد التي تسيطر على الإدارة الضريبية في عرقلة أي تعديلات ضريبية بشكل يجد من آثار الإصلاحات الضريبية ، فقد تفسر الإدارة القوانين التي يقرها المشرع الضريبي وتضفي عليها طابعا يتعد كثيرا عن نية المشرع، وقد تتخذ تأثيرا هذه التقاليد الإدارية بشكل معارضة الأجهزة الإدارية في إلغاء بعض الضرائب أو إنشاؤها ضرائب أخرى ويفسر ذلك بعدم الكفاءة اللازمة لتطبيقها.

### ب- الازدواج الضريبي:

تعتبر ظاهرة الازدواج الضريبي من الظواهر التي تكتسي اهتماما واسعا على المستوى المحلي والدولي، وهي إحدى المشكلات التي تطرح عند تقرير أي نظام ضريبي.

- **مفهوم الازدواج الضريبي:** يقصد به فرض نفس الضريبة أو ضريبة متشابهة لها أكثر من مرة على نفس

الشخص ، وعن نفس المال وفي نفس المدة.

يتضح من هذا التعريف وجوب توفر شروط معينة لتحقيق الازدواج الضريبي والتي تتمثل فيما يلي<sup>(1)</sup>:

● **وحدة الضريبة المفروضة:** يشترط لوجود الازدواج الضريبي أن تفرض ضريبتان من نوع واحد أو ن

متشابهة إلى أنه يصعب تحديد الضرائب المتشابهة لذلك تعمل الاتفاقيات الدولية الخاصة بتجنب

الازدواج الضريبي على تحديد الضريبة التي تعتبر متشابهة.

● **وحدة الشخص المكلف:** يعنى هذا الشرط أن يكون الشخص التي فرضت عليه ضريبتان هو نفس

الشخص وفي هذا المجال لا توجد صعوبة بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، لكن تبرز الصعوبة فيما يتعلق

بالأشخاص المعنوية، بحيث إذا فرضت الضريبة على أرباح الشركة ثم على نصيب المساهمين في هذه

الأرباح فمن الناحية القانونية لا يوجد ازدواج ضريبي لأن الشركة شخصية معنوية مستقلة ، لكن من

الناحية الاقتصادية والضريبية يعتبر ازدواج ضريبي لوحددة المادة الضريبية التي تتمثل في الأرباح.

● **وحدة المادة الخاضعة للضريبة:** أي أن الذي يفرض الضريبة على نفس الوعاء الضريبي أكثر من مرة

ويتحقق ذلك بشكل واسع عند الخروج من قاعدة إقليمية للضريبة ، بحيث قد يخضع المكلف لضريبتين

على موضوع واحد في دولتين وهو ما يعرف بالازدواج الضريبي الدولي.

### خاتمة الفصل الثاني:

علي ضوء ما تم التوصل إليه من خلال هذا الفصل تبين لنا الدور الكبير والفعال الذي تلعبه إدارة الضرائب في

تحصيل مستحقاتها من المكلفين بما سواء في الآجال القانونية أو بواسطة إجراءات ردية وعقوبات وفق آليات

التحصيل.

(1)- ناصر مراد، مرجع سابق الذكر، ص 134.



## مقدمة عامة:

تعد الجزائر من بين الدول التي يعرف فيها التحصيل الضريبي ارتفاعا مذهلا خصوص بعد الاستقلال، ويعود ذلك لاهتمامها بالتنمية وإنشائها للهيكل القاعدة التي تقوم عليها الدولة واهتمامها الكبير بالاستثمارات العمومية والخاصة الوطنية منها أو الأجنبية وخاصة في العشرية الأخيرة، ولكي تحقق الدولة برامجها وخططها في الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المرجوة تستعمل في سبيل ذلك السياسات المالية فتقوم بصدد ذلك بدراسة تحليلية للأدوات والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة، وبما أن إطار السياسة المالية هي السياسة المالية العمومية، فإن الدولة تقوم بدراسة كل ما يتعلق بمواردها ونفقاتها وكخطوة ثانية يتكيف حجم الإنفاق وتمثل عادة إيرادات الدولة في نواتج ممتلكاتها الخاصة أي القروض التي تحصل عليها من مصادر داخلية أو خارجية، والمصدر التمويلي الأكثر إيرادا هو الضرائب المحصلة من الأفراد والمؤسسات الاقتصادية.

تعتمد الدولة في الحماية على مختلف الضرائب على السياسة الضريبية الخاصة بها باعتبار أن المفهوم المحدد لها هو مجموع الضرائب المتعامل بها في رقعة سياسة محددة، وبما أن الاقتصاد الجديد أعطى لهذه الأخيرة أي الضريبة دورا في تحقيق الأهداف الاقتصادية وباعتبارها أداة لمعالجة الركود والأزمات الاقتصادية التضخمية بالإضافة إلى الدور التقليدي الذي أسند للضريبة وهو تحصيلها من الأفراد وضمها لمختلف الإيرادات الأخرى والتي تحفظ في الخزينة العمومية، إلا أن المكلفين بهذه الضريبة يعتبرونها مجرد قيد يحد من حريتهم الاقتصادية مما يجعلهم يفكرون في جميع الوسائل التي تمكنهم من تفادي هذه الضريبة. وبالرغم من هذا تعتبر الضريبة من أهم الأدوات لضبط الاقتصادية التي بواسطتها تتدخل لتنظيم الشؤون الاقتصادية عن طريق السياسة الضريبية ويبقى هذا من أهم المصادر التمويلية ووسيلة فعالة تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بحيث لم تعد أداة ذات هدف مالي يتمثل في جلب الموارد المالية لتمويل النفقات العامة فقط، بل أصبحت أداة لتحقيق جملة من الأهداف والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية كالتوزيع العادل للدخل وتوجيه النشاط الاقتصادي وغيرها.

إن هذا البحث جاء تحت عنوان " دور وأهمية مصلحة الضرائب في التحصيل الضريبي " وهو عبارة عن دراسة عن الضرائب وتنظيمها الفني وكيفية تحصيلها من قبل مصلحة الضرائب.

وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل الإجراءات التي تتبعها مصالح الضرائب لتحصيل الضريبة من الممولين؟

ومن هذا السؤال تتفرع الأسئلة التالية:

1 ما مفهوم الضريبة؟

2 ما المقصود بالتحصيل الضريبي؟

3 كيف يتم تحصيل الضرائب من الممولين؟

**الفرضيات:**

1 للضريبة هيالتزام مالي للممول اتجاه مصالح الضرائب

2 تتساهل إدارة الضرائب مع الممولين في دفع مستحقاتهم

3 تتبع مصالح الضرائب إجراءات ردعية من أجل تحصيل الضرائب للمتخلفين عن دفعها

**أسباب اختيار الموضوع:**

إن من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع:

فضول شخصي للبحث في هذا الموضوع بحكم التخصص العلمي

التحولات الاقتصادية الكبرى التي تستدعي الاعتماد أكثر على الجباية لسد النفقات العامة

معرفة الطريقة المتبعة في التحصيل الضريبي

معرفة الإجراءات المتبعة في حالة رفض الممول دفع الضريبة

**أهمية البحث:**

- معرفة مختلف أنواع الضرائب وطرق تحصيلها
- إمكانية استفادة الطلاب من الموضوع في بحوثهم
- الاطلاع على الدور الفعال التي تلعبه مصالح الضرائب في تحصيل الضرائب من المولدين.

#### أهداف البحث:

- الإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة المرافقة لها
- معرفة مختلفة المفاهيم المتعلقة بالنظام الضريبي والتحصيل الضريبي
- معرفة كيفية سير العمل وذلك بدراسة لكيفية التحصيل من قبل القبضة.

#### صعوبات البحث:

- قلة المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع
- صعوبة الحصول على معلومات من مصلحة القبضة

#### الخطوات العريضة للبحث:

- قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين نظريين بالإضافة إلفصل تطبيقي.
- سنتطرق في الفصل الأول إلى الضرائب وأنواعها وكيفية مواجهة الغش والتهرب الضريبي.
- أما الفصل الثاني سنتناول الطرق التي تتبعها الإدارة (مصلحة) الضرائب لتحصيل الضرائب المستحقة من الممولين.
- أما الفصل التطبيقي قمنا بدراسة قبضة الضرائب لمازونة.

## قائمة الأشكال والجداول

الصفحة	الجداول / الأشكال
20	جدول لمزايا وعميوب الضريبة المباشرة والضريبة الغير المباشرة
40	هيكل يبين المديرية العامة للتقدير والسياسات بالجزائر
42	هيكل تنظيمي للمديرية العامة للضرائب بالجزائر
68	هيكل تنظيمي خاص بقباضة الضرائب بمازونة

## قائمة المراجع

### الكتب:

- سعد عبد العزيز عدنان، النظم الضريبية، الدار الجامعية ، بيروت، 1985.
- عبد السلام أو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، بيروت الدار الجامعية، 1993.
- عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة 1، 2011.
- عبد الناصر نور، عليان الشريف، الضرائب ومحاسبتها، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى ، 2002.
- غازي غاية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار السارق، عمان، الأردن، 1998.
- محمد سعد فهدود، مبادئ المالية العامة ، منشورات جامعة حلب.
- محمد عباس محرزوي، اقتصاديات الجباية الضريبية ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الرابعة 2008.
- محمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسن، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.

- المرسي السيد الحجازي، النظم الضريبية والتطبيق ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2001.
- مرسي صادق ، قضاء منازعات الضرائب، دار الكتب القانونية المحلية الكبرى ، لبنان، 1999.
- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مطبعة دار الهومة، 2003.

### المذكرات:

- سايح زبيدة، فعالية التحصيل الضريبي، مذكرة تخرج ليسانس، جامعة مستغانم، 2010، 2011.
- صحراوي على - مظاهر الجباية في العمل النامية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1999.

- كمال سليمان، المراجعة المحاسبية ودورها في ضبط الوعاء الضريبي والحد من التهرب الضريبي، مذكرة تخرج

ليسانس، جامعة مستغانم، 2010، 2011.

### القوانين والتشريعات:

- المادة 1188 من القانون المدني.

- المادة الأولى من قانون الضرائب والرسوم المتماثلة ، 1994.

## الإهداء

إلى ... من تحت قدميها تكمن الجنة إلى أمي الحنونة

إلى ... من تحبني وترعاني ، إلى أمي المحبة والمخلصة

إلى ... من أحساها وأجدها دائما بجانبني، إلى "أمي" الوفية الغالية

"شفهاها الله"

إلى ... التي دعمني بكل ما يملك ووقف سند لي طول حياتي ولم يخجل عليا برجائه إلى "والدي" العزيز

"حفظه الله"

إلى ... رفيق دربي وتوأم روحي "زوجي" العزيز وعائلته وخاصة الكشكوتة "إنصاف"

إلى جميع إخواني: فريدة - نسيمة - نور الهدى - محمد

إلى كل العائلة والأحبة والصديقات خاصة سميرة - أميرة - مريم - فاطمة - فضيلة.

إلى من خانتته ذاكرتي ونسيه لساني.

## كلمة شكر

أشكر الله عزوجل الذي رزقني قوة الصبر والمثابرة والإرادة لمزاولة الدراسة

أولا أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني من بعيد أو قريب خاصة الأستاذ الفاضل "د. عريس مختار" مع أسمى

عبارات الاحترام والشكر على التسهيلات التي قدمها لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

كما لا أنسى من شكري هذا:

- كل موظفي قبضة مازونة على رأسهم المدير المحترم
- كل الأساتذة الكرام في قسم العلوم الاقتصادية وموظفي المكتبة